Strategy
WATCH

المرصد الإستراتيجي

التقرير الإستراتيجي السوري

العدد رقم 26

21 أغسطس 2016

www.strategy-watch.com

تقرير نصف شهري يصدر عن المرصد الاستراتيجي بلندن, ويرصد اهم ما يرد في المصادر الغربية حول التطورات السياسية والعسكرية والامنية وما يتعلق بها من دراسات في مراكز الفكر الغربية.

إقرأ في هذا العدد:

- قلق غربي من النتائج المحتملة للتقارب بين موسكو وأنقرة
- كلنتون تتجه لسياسة أكثر حزماً مع موسكو إزاء سوريا
- تفاصيل خطة كيري التي رفضها بوتين
- القاذفات الروسية تنطلق من إيران بينما يحتدم الصراع الداخلي

شؤون أمنية

قلق غربي من النتائج المحتملة للتقارب بين موسكو وأنقرة

وفقاً لمصادر أمنية مطلعة؛ فإن مجلس الأمن القومي الأمريكي يعكف على إعداد دراسة حول مخاطر التقارب بين موسكو وأنقرة، بعد زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لنظيره الروسي فلاديمير بوتين يوم الثلاثاء ٩ أغسطس والتي نتج عنها إنشاء علاقة تعاون تقوم على المصالح المشتركة بين أعداء الأمس، حيث عززت الزيارة توجه أردوغان شرقاً وزادت من جفوته مع الغرب.

وتشير المصادر إلى تنامي قلق الدول الغربية من مخاطر سماح تركيا بتدفق أفواج اللاجئين باتجاه أوروبا، وهو أمر يرغب بوتين بالاستفادة منه في الضغط على الغرب لرفع العقوبات المفروضة على روسيا وتقديم تنازلات أساسية فيما يتعلق بالملفين: الأوكراني والسوري.

كما يدرس مجلس الأمن القومي الأمريكي تأثير التفاهمات الروسية-التركية على سير الحملة ضد تنظيم «داعش» حيث تتبنى موسكو رؤية مغايرة حول تعريف الإرهاب ومكافحته، وقد يؤدي جر تركيا للمحور الروسي-الإيراني إلى اختلال كبير في سير الخطة العسكرية الأمريكية بسوريا والعراق، حيث يتوقع أن تتوصل هذه القوى إلى تفاهمات حول ملء الفراغ بعد السقوط المرتقب لتنظيم «داعش» وإقصاء أمريكا وحلفائها من المناطق الممتدة ما بين الموصل والرقة، والسعي إلى صياغة تحالف مع حكومتي بغداد ودمشق لإنشاء كتلة معادية للسياسات الغربية في المنطقة، وقد ينبني على ذلك استحواذ روسيا على القواعد الجوية التي كانت تسيطر عليها واشنطن في كل من سوريا والعراق.

وتحدثت المصادر عن توجه أردوغان لزيارة نظيره في طهران حسن روحاني في الأيام القادمة بهدف تحقيق تفاهم روسي-تركي-إيراني بشأن الملف السوري، وذلك في ظل برود أنقرة تجاه دول أوروبا الغربية وبعض دول مجلس التعاون نتيجة مواقفها المتعاطفة مع محاولة الانقلاب الفاشلة، حيث تسعى أنقرة لتعزيز علاقاتها الأمنية مع موسكو في المرحلة المقبلة، وتحديد مناطق النفوذ بالنسبة للمعارضة والنظام.

وأشار موقع «ستراتفور» الأمني (١٢ أغسطس ٢٠١٦) إلى أن بوتين عرض تبادل المعلومات الاستخباراتية ونقل أساليب فعالة لحكومة أردوغان تحسبا لأية محاولات انقلابية قادمة، للحفاظ على التقارب مع تركيا، كما تضمنت المباحثات الأمنية قيام الفريق التركي بعرض فكرة توفير ملاذات آمنة لفصائل المعارضة شمالي سوريا، وإعادة إدماجهم في عملية سياسية ترافق البرنامج الروسي السياسي في سوريا، وتكليف هؤلاء المقاتلين بمهمات أمنية على أمل الانتقال بهم ومعهم لملامح تسوية سياسية شاملة، وذلك مقابل الحصول على ضمانات روسية تخصّ الملف الكردي والحدودي تحديدا لإعادة إنتاج نفوذها القوي وسط مقاتلين أتراك وأجانب داخل سوريا.

كما تضمنت المباحثات بين الجانبين سبل تعزيز التعاون الاقتصادي واستئناف العلاقات التجارية مقابل «تنسيق أكبر» لإعادة الهدوء وتثبيت آليات وقف إطلاق النار داخل سوريا، وتعهدت أنقرة نظير ذلك بمنع مرور المقاتلين الأجانب، وتشجيع المقاتلين الأتراك في صفوف المعارضة على العودة إلى بلادهم وتنظيم معسكرات تضمهم مقابل وقف الاعتداء عليهم من قبل المقاتلات الروسية والنظام السوري.

وتترقب جهات غربية أن يفضي الاجتماع الأول لمجلس التنسيق المشترك الروسي-التركي إلى تهدئة شاملة، وفرض هدنة على المقاتلين الذين تدعمهم تركيا شمالي سوريا مقابل عدم استهدافهم من الجانب الروسي.

حقوق النشر محفوظة © www.strategy-watch.com

الأكراد هم الخاسر الأكبر من التفاهمات الروسية-التركية...الإيرانية

تميزت زيارة أردوغان لمدينة سان بطرسبرغ يوم الثلاثاء ٩ أغسطس بطابعها الأمني حيث اصطحب الرئيس التركي عدداً من القادة الأمنيين والعسكريين للتباحث مع نظرائهم الروس حول سبل التعاون الميداني في الملف السوري، وتم الاتفاق على إنشاء غرفة عسكرية مشتركة تعمل على: تحديد مناطق سيطرة النظام والمعارضة في حلب، ومنع قوات سوريا الديمقراطية من التوسع خارج إطار منبج بعد السيطرة عليها أو محاولة الوصول إلى جرابلس على الحدود مع تركيا، حيث أكد القادة العسكريون الأتراك لنظرائهم الروس أن الجيش التركي سيرد على أية محاولة من قبل وحدات حماية الشعب الكردية للتقدم نحو جرابلس أو حلب بقصف جوي ومدفعي.

وأشارت مجلة فورين بوليسي إلى أن أسس التقارب بين موسكو وأنقرة تقوم على مسألتين مهمتين هما: الموقف من مستقبل حكم بشار الأسد في سوريا، ذلك أنه في السابق، كان الأسد عقبة رئيسة أمام تحسين العلاقات بين روسيا وتركيا، بالإضافة إلى الموقف من حزب العمال الكردستاني الذي يخوض حرباً انفصالية ضد تركيا، وتشكل وحدات حماية الشعب الكردية الذراع العسكري للحزب في تركيا، والتي فرضت سيطرتها السياسية، على مدى العامين الماضيين، على أجزاء من شمال سوريا تحت ستار محاربة «تنظيم الدولة».

ويبدو أن أردوغان يميل نحو تقديم تنازلات فيما يتعلق ببقاء الأسد في السلطة، نظير منع حزب العمال الكردستاني والوحدات الكردية السورية من التأسيس لكيان انفصالي على طول الحدود التركية، ويرغب في حرمانهم من الدعم الدولي، ويمكن أن تتضمن الصفقة القادمة بين موسكو وأنقرة: حجب روسيا دعمها عن حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي، مقابل تراخي الموقف التركي إزاء رحيل بشار الأسد.

ويراهن أردوغان على الاعتماد على روسيا كطرف مؤثر، للحد من طموحات الانفصاليين الأكراد في تركيا وسوريا، وأكد تقرير «ديبكا» (١٢ أغسطس ٢٠١٦) أن روسيا وأنقرة قد اتفقتا على تفعيل دور المجلس المشترك في منع قوات سوريا الديمقراطية من التقدم نحو الحدود السورية-التركية، وأن يتاح للقوات التركية مجال التوغل في الحدود السورية في حال تحركت القوات الكردية من مدينة منبج باتجاه جرابلس الحدودية، خاصة وأن إيران تتفق معهم على ضرورة كبح جماح النزعات الانفصالية لدى بعض الجماعات الكردية في سوريا والعراق.

وأشار الموقع إلى أن رئيس إقليم كردستان العراق مسعود برزاني قد استجاب مباشرة لطلب تركيا إغلاق وكالة أنباء تابعة لفتح الله غولن في مدينة أربيل التي يقيم فيها عدد من أتباع الداعية المقيم في بنسلفانيا بأمريكا بعد فرارهم من تركيا، ونظراً لأن الإدارة الأمريكية لا تبدو راغبة بإزعاج الرئيس التركي في ظل التوتر القائم بين أنقرة وواشنطن؛ وجد برزاني نفسه مضطراً للاستجابة لطلب تركيا إغلاق الحدود مع سوريا وذلك على الرغم من حاجة أمريكا إلى توصيل المعدات العسكرية والذخيرة لقوات سوريا الديمقراطية عبر إقليم كردستان العراق تمهيداً لمعركة الرقة المرتقبة، واستعاضت أمريكا عن الطريق البري بإرسال الشحنات إلى الأكراد جواً من قاعدتها في السليمانية إلى قاعدة رميلان في محافظة الحسكة.

وفي ظل التنازلات الروسية وتراخي المواقف الأمريكية؛ يشعر الأكراد بأن أحلامهم في تأسيس كيان مستقل شمال سوريا بدأت تضمحل، حيث تسود حالة من الريبة والحذر إزاء التفاهمات الروسية-التركية التي لم يفصح الطرفان عنها بعد، والتي يبدو أن الأكراد سيكونون الخاسر الأكبر منها، إذ يبدو أن بوتين مستعد لخسارة الأكراد مقابل كسب محور جديد يمتد عبر أنقرة وطهران ودمشق وبغداد، ومن غير الواضح كيف سيكون موقف أنقرة من هذه الصفقة.

أنقرة تطالب واشنطن بسحب الميليشيات الكردية بعد تحرير منبج

تشير مصادر أمنية إلى أن وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو قد أرسل تحذيرات إلى واشنطن بضرورة سحب القوات الكردية من المناطق الحدودية مع تركيا بعد تحرير منبج التي تبعد ٣٠ كم عن الحدود مع تركيا، وذلك بعد تصريح له في ١٥ أغسطس طالب فيه الإدارة الأمريكية بالوفاء بالتزاماتها بنقل المقاتلين الأكراد بعد انتهاء العمليات شرقي نهر الفرات.

ويأتي تصريح أوغلو رداً على تصريحات أمريكية بأن سقوط منبج سيفتح مجال تقدم قوات سوريا الديمقراطية نحو الرقة، حيث يطالب الأتراك واشنطن سراً بطرد وحدات حماية الشعب الكردي من مدينة منبج، مما يضع القوات الأمريكية الخاصة المرابطة هناك في موقف صعب.

ويعتقد الأمريكيون أن المطالب التركية غير واقعية إذ إن خروج

القوات الكردية من منبج سيدفع بتنظيم «داعش» لمحاولة استرجاع المدينة، ويعزون ذلك إلى رغبة الأتراك في فرض واقع جديد بعد تحسن العلاقات بين موسكو وأنقرة، حيث تقف تركيا بحزم ضد أية محاولات أمريكية لربط أكراد الشيخ مقصود بحلب مع القوات المرابطة في منبج، وتعارض أية محاولات لتقدم هذه القوات نحو مدينة الباب التي تقع تحت سيطرة «داعش» بدعم من القوات الخاصة الأمريكية، مما يعرض الخطة الأمريكية لمحاربة تنظيم «داعش في تلك المنطقة لانهيار كامل خاصة وأنها تعتمد على تحشيد الأكراد وتسليحهم في تلك الحملة.

ويبدو أن الجزء الكبير من زيارة نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن المرتقبة إلى أنقرة (٢٤ أغسطس) سيخصص لنزع فتيل أزمة مرتقبة في ظل إصرار أنقرة على تسليم غولن من جهة، ورفض الخطة الأمريكية لحشد الأكراد في المعارك ضد تنظيم «داعش» شمال سوريا.

البنتاغون يستأجر خدمات شركة استخباراتية خاصة لدعم عملياته في سوريا

أكد موقع «إنتل نيوز» الأمني في (١٦ أغسطس ٢٠١٦) أن وزارة الدفاع الأمريكية قد أبرمت عقداً مع شركة استخباراتية لدعم قواتها الخاصة العاملة داخل الأراضي السورية.

وتتخصص شركة (Six3 Intelligence Solutions) التي يقع مقرها الرئيسي في ولاية فيرجينيا، في مجالي خدمات الأمن والقياسات الحيوية، وهي شركة فرعية لمجموعة (CACI International Inc) التي تعتبر من أكبر الشركات الأمنية والدفاعية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اشترت (Six3) عام ٢٠١٣ بقيمة ٨٢٠ مليون دولار، وكانت قد قدمت خدمات «غير معلن عنها» للقوات الأمريكية الخاصة في أفغانستان، ويتم التعاقد معها خارج إطار نظام المناقصات لأنها تقدم خدمات حصرية لا تقدمها أية شركة أخرى في أمريكا، إلا أن البنتاغون قد كشف أن الشركة ستقدم خدمات استخباراتية انطلاقاً من الأراضي الألمانية والإيطالية والسورية لدعم عمليات ٣٠٠ مقاتل من القوات الأمريكية الخاصة في سوريا.

وكان موقع «بلومبرغ» قد نشر معلومات حصرية حول اعتماد القوات الخاصة الأمريكية في سوريا على المعلومات الاستخباراتية التي تجمعها، وعلى تأسيس علاقات مع المجتمعات المحلية بهدف تحديد أهداف الغارات الجوية ضد تنظيم «داعش»، وأكد الموقع أن الجنود الأمريكيين ممنوعون من دخول نطاق نيران العدو، إذ إن القواعد المعمول بها والمعروفة باسم «الاحتماء والتستر الأخير» صارمة جداً، وقد اثارت هذه القواعد لغطاً خلف الكواليس، حيث يطالب أعضاء بارزون في الكونغرس وضباطاً على الأرض في سوريا والعراق بمزيد من المرونة في تحركات القوات الخاصة واستهداف نقاط العدو.

مفاوضات كيري-لافروف للتعاون العسكري ضد الإرهاب لا تشمل الرقة!

تشير أجهزة استخبارات غربية الى استمرار تهرب كل من واشنطن وموسكو شن عمليات ضد مدينة الرقة معقل تنظيم «داعش»، حيث تشير المصادر إلى أن مفاوضات كيري-لافروف لشن عمليات مشتركة ضد التنظيم لم تتضمن القيام بأية عمليات ضد الرقة في الفترة القادمة.

ومن المثير للاهتمام أن القصف الروسي لم يستهدف مدينة الرقة على الإطلاق، إلا في عملية يتيمة تمت في ١١ أغسطس الماضي، وكذلك الحال بالنسبة للقوات الأمريكية المرابطة في قاعدة «رميلان» التي تبعد ١٦٨ كم عن الرقة، والتي لم تستهدف المدينة بأي من عملياتها حتى الآن.

ويسود التذمر في صفوف قوات سوريا الديمقراطية نتيجة امتناع الإدارة الأمريكية عن تقديم أسلحة ثقيلة كانت قد وعدت بها لشن عملية كبرى ضد معقل التنظيم المتطرف، ويبدو أن واشنطن قد انصاعت لضغوط تركيا بعدم السماح لوحدات حماية الشعب الكردية من السيطرة على جرابلس بعد سقوط منبج.

تأتي تلك الأنباء في ظل معلومات نشرها موقع «إنتل نيوز» (١١ أغسطس ٢٠١٦) حول تحقيقات أجراها الكونغرس الأمريكي بشأن ضغوط تعرض لها عاملون في أجهزة الاستخبارات الأمريكية لتضخيم إنجازات القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) في عملياتها ضد تنظيم «داعش».

وكشفت التحقيقات التي استمرت خمسة أشهر أن مسؤولون بوزارة الدفاع قد قاموا بتعديل التقارير المصنفة وتغيير الحقائق بغية تضخيم الدور الأمريكي في محاربة التنظيم المتطرف، ويتوقع خروج تقرير في نهاية شهر أغسطس الجاري يتحدث فيه ثلاثة موظفين

www.strategy-watch.com © حقوق النشر محفوظة

أمنيين عن الضغوط التي تعرضوا لها من قبل مسؤولين كبار في البيت الأبيض.

التحقيقات تكشف عن جهاز استخبارات تابع لتنظيم «داعش»

أكد موقع «إنتل نيوز» الأمني أن التحقيقات الجارية مع المعتقلين من تنظيم «داعش» قد كشفت عن وجود جهاز استخبارات خاص يعمل على زرع خلايا نائمة في مختلف الدول الآسيوية والأوروبية، وقد نجح هذا الجهاز بالفعل في توظيف المئات من أتباعه في تلك الدول حتى الآن.

وتعمل أجهزة استخبارات أمريكية وفرنسية وألمانية وبلجيكية ونمساوية على إعداد تقارير مفصلة حول أنشطة هذا الجهاز من خلال التحقيقات التي تم إجراؤها مع أعضاء التنظيم الذين تم القبض عليهم، وكذلك من خلال المقابلات مع العناصر التي انشقت عن التنظيم.

وكشفت التحقيقات أن الجهاز المتخصص بتصدير الإرهاب إلى الخارج مؤلف من فرعين: القوات الداخلية والعمليات الخارجية، ويتكون من شبكة متعدّدة المستويات تحت قيادة المتحدّث باسم داعش أبو محمد العدناني، وتُعاونه مجموعة من المساعدين الذين يتمتّعون بصلاحية مُطلقة في التخطيط لهجمات إرهابية في مناطق مختلفة من العالم، ويندرج ضمن الجهاز عدد من الأجهزة الأخرى بما في ذلك جهاز استخبارات للشؤون الاوروبية، وجهاز استخبارات للشؤون الآسيوية، إضافة إلى جهاز استخبارات للشؤون العربية.

ووفقاً للوثائق والمقابلات، فإن الوحدة تتمتّع بتفويض مُطلق لتجنيد وإعادة توجيه عناصر من كافة وحدات التنظيم، من الوافدين الجُدد إلى المُقاتلين المحنّكين، ومن القوات الخاصة إلى وحدات النخبة. وتُظهر سجلات الاستجواب أنه يتمّ اختيار العناصر حسب الجنسية وجمعهم حسب اللغة المُشتركة بينهم ضمن وحدات صغيرة منفصلة، يلتقي أعضاؤها فقط عشية مغادرتهم إلى بلادهم، ويتمّ التنسيق بين التخطيط للعمليات الإرهابية والدعاية المُرافقة لها خلال اجتماعات شهرية مع العدناني الذي يختار الأشرطة المُروّعة التي تروّج لفظاعات التنظيم خلال المعارك.

واستناداً الى أقوال المُقاتلين المُعتقلين، فقد كان لهذا الجهاز دور أساسي في عمليات التنظيم الإرهابية في باريس وبروكسل، كما اشارت التحقيقات إلى أن عناصر الجهاز تمّ إرسالهم إلى النمسا وألمانيا وإسبانيا ولبنان وتونس وبنغلادش وإندونيسيا وماليزيا، حيث يتم استقطاب المسلمين الجدد، و«الرجال النظيفين» أي أصحاب السجّلات النظيفة القادرين على أن يكونوا صلة الوصل بين الراغبين في تنفيذ العمليات الإرهابية مع العملاء الذين يمّدونهم بالتعليمات اللازمة من تصنيع الحزام الناسف إلى إعلان ولائهم للتنظيم.

وأشار مسؤول في الاستخبارات الأميركية، إلى أن التنظيم أرسل مئات من عناصره إلى الدول الأوروبية مع وجود مئات منهم في تركيا فقط، مؤكداً أن الجهاز يعاني من نقص في العملاء في كل من بريطانيا وألمانيا، لكنه يمتلك عدداً كبيراً من المتطوعين في فرنسا، وقد نجح في تجنيد العشرات من الأمريكيين والكنديين لتنفيذ عمليات إرهابية.

وأظهرت سجلات وكالات الاستخبارات الفرنسية والنمساوية والبلجيكية أن ٢٨ عنصراً على الأقل، تمّ تجنيدهم من قبل جهاز استخبارات «داعش»، ونجحوا في الانتشار في بلدان خارج الأراضي الأساسية للتنظيم الذي يسعى لكسب عناصر جدد ممن انفصلوا عن تنظيم «القاعدة»، وتتم عمليات التجنيد من خلال ترتيب إجراءات قضاء عطلة في جنوب تركيا، بما في ذلك حجز رحلة العودة ودفع مصاريف عطلة في أحد المنتجعات البحرية، ليتمّ تهريبهم لاحقاً إلى سوريا من أجل التدريب المُكثّف الذي يمتدّ على عشر مراحل، بحيث لا يلفت غيابهم لفترة طويلة أنظار أجهزة الاستخبارات الغربية، وتضم معسكرات التدريب في سوريا: مغاربة ومصريين واندونيسيين وكنديين وبلجيكيين، ويتولى قادة «جيش الخلافة» مسؤولية اختيار المتطوّعين الأجانب الذين يتمّ تدريبهم وإرسالهم إلى بلادهم لتنفيذ الهجمات شريطة أن يكونوا غير متزوجين.

تنظيم القاعدة يعزز وجوده في سوريا بعد إعلان انفصال جبهة النصرة عنها!

تحدثت تقارير صادرة عن أجهزة مكافحة الإرهاب (٥ أغسطس ٢٠١٦) عن توجه قيادات من تنظيم القاعدة للانضمام إلى «جبهة فتح الشام» بعد إعلان الجولاني انفصال «جبهة النصرة» عن القاعدة وتغيير اسم التنظيم، وعلى رأسهم سيف العدل (محمد صلاح الدين زيد) الذي دخل الأراضي السورية قادماً من العراق لينضم إلى مجموعة من الشرعيين والخبراء في مجال التفخيخ والعمليات الانتحارية، ومنهم: المسؤول الأردني سامي العريدي،

ومواطنه سامي الطوباسي (أبو جليبيب)، القائد العسكري المعزول سابقاً من الجنوب، وخالد العاروري «أبو القسام» نائب «أبو مصعب الزرقاوي» إبّان حرب العراق، والذي كان قد اعتقل في إيران لعدة سنوات، قبل أن يخرج قبل نحو عام برفقة أربعة قيادات، مقابل إطلاق سراح دبلوماسي إيراني كانت «قاعدة اليمن» تحتجزه، بالإضافة إلى: الأسترالي أبو سليمان المهاجري، وقياديين مصريين في التنظيم هما: أبو محمد المصري (عبد الله أحمد) وأبو بكر المصري صهر أسامة بن لادن.

ويرى بعض المسؤولين الأمنيين أن تنظيم القاعدة يخفي تحت تغيير اسم «جبهة النصر» وإعلان الانفصال عن التنظيم الأم خطة لتعزيز نفوذه في سوريا من خلال اتباع تكتيك خفي يتيح لقياداته حرية التحرك ويفسح لهم مجال التغلغل داخل فصائل المعارضة بعد أن وقع قادته في أخطاء فادحة أدت إلى نبذ التنظيم ورفضه من قبل التشكيلات العسكرية داخل سوريا.

كلنتون تتجه لسياسة أكثر حزماً مع موسكو إزاء سوريا

في ظل الحديث عن دور روسي في تسريب مراسلات الخارجية الأمريكية لدعم المرشح الجمهوري دونالد ترامب ضد منافسته الديمقراطية هيلاري كلنتون؛ يتردد الحديث عن تبني الفريق الديمقراطي في الانتخابات الحالية نهجاً أكثر حزماً مع موسكو، ويعود تاريخ العداء الشخصي بين كلنتون وبوتين إلى الحملة الأمريكية ضد ليبيا والتي عارضها الروس، مما دفع كيري لبذل جهود كبيرة بهدف احتواء السخط الروسي إزاء دور واشنطن في أحداث ليبيا وغيرها من دول «الربيع العربي».

وتشير المصادر إلى أن كلنتون قد أوصلت رسالة إلى الكرملين عن طريق بعض مستشاريها تفيد بأن الإدارة الديمقراطية القادمة ستتبنى سياسة مختلفة عن سابقها أوباما إزاء الملف السوري، حيث ستقوم بإعادة مراجعة شاملة وسيكون حل الأزمة السورية أحد أهم أولوياتها لدى توليها الرئاسة، حيث ستركز على إنهاء معضلة الأسد ونظامه الدموي، ولن تكون أقل حزماً في التعامل معه كما كانت مع القذافي ونظامه، كما أنها ستعمل على استعادة الدور القيادي للولايات المتحدة في معالجة أزمات المنطقة.

موسكو غاضبة من نشر معلومات حول تكاليف إطلاق صواريخ بالستية على سوريا

أكد موقع «جينز» الدفاعي (١٠ أغسطس ٢٠١٦) أن وزارة الدفاع الروسية أبدت سخطها من تسريبات صحفية حول التكاليف الفعلية لإطلاق ٤٤ صاروخ كروز من طراز «كاليبر» (3M Novator-Kalibr ٥٤) في سوريا عام ٢٠١٥، وهي منظومة صواريخ متعددة المهام وضعها مكتب «نفتور» لتصميم سلاح البحرية السوفيتية والروسية، وتطلق من سطح السفن أو من غواصات «كلوب إس» ويصعب كشفها من قبل أجهزة الرادار بسبب قطرها الصغير واستخدامها لطلاء خاص لموجات الرادار، ونفت وزارة الدفاع أن تكون التكلفة الفعلية لإطلاق هذه الصواريخ ٤١ مليار دولار كما ادعت بعض المصادر الإعلامية.

تأتي تلك الأنباء بالتزامن مع إعلان وزارة الدفاع الروسية إسقاط إحدى مروحياتها القتالية من طراز (٨AMTSh-Mi) مزودة بمدفعية (٨V٢٠-B) ونظام (Vitebsk L٣٧٠) الدفاعي مطلع شهر أغسطس الجاري، دون ذكر الجهة التي استهدفتها أو السلاح المستخدم.

حقوق النشر محفوظة © www.strategy-watch.com

تطورات عسكرية

تفاصيل خطة كيري التي رفضها بوتين

أكدت مصادر منية غربية أن وزير الخارجية الأمريكي قد خرج بانطباع عقب زيارته موسكو في منتصف شهر يوليو الماضي مفاده أن روسيا غير مهتمة بإبرام اتفاق تعاون عسكري مع واشنطن في محاربة الإرهاب.

وبحلول مطلع أغسطس تأكد للبيت الأبيض أن بوتين غير معني بإنجاح الجهود الدبلوماسية الأمريكية لتهدئة القتال ودفع أطراف الصراع في سوريا إلى مائدة المفاوضات من جديد.

ويشير دبلوماسيون أمريكيون إلى أن كيري يشعر بالإحباط من مبادرة موسكو تصعيد الموقف العسكري واستهداف فصائل المعارضة في حلب لتفسُد أربعة أشهر من الدبلوماسية المضنية التي بذلها وزير الخارجية الأمريكي لإطلاق جلسة مفاوضات رابعة في جنيف.

ونقلت المصادر نفسها عن دبلوماسيين روس قولهم أن الكرملين لديه انطباع بأن إدارة أوباما غير واضحة بشأن خططها في سوريا وتريد من موسكو السير معها في طريق لا يخدم مصلحة الطرفين، وتتلخص الخطة الأمريكية في محاولة تفكيك العقد السورية المتشابكة والتوصل إلى اتفاقيات جزئية مع الروس في كل منها؛

-ففي المرحلة الأولى ترغب واشنطن في إنشاء علاقة تعاون عسكري مع موسكو لاستهداف تنظيم «داعش» و«جبهة فتح الشام («جبهة النصرة» سابقاً) وتجنب استهداف مواقع المعارضة «المعتدلة» وذلك بهدف السيطرة على حركة القصف الجوي الروسي الذي يستهدف سائر فصائل المعارضة دون تمييز.

-وفي المرحلة الثانية ترغب واشنطن في تقسيم سوريا إلى ثلاثة قطاعات، يقع الأول منها تحت سيطرة الأسد، ويخضع الثاني لسيطرة المعارضة «المعتدلة»، والثالث لسيطرة تنظيم «داعش»، وترغب واشنطن في إبقاء القطاع الخاص بالنظام في مأمن من أية عمليات قتالية، وتحديد أهداف مشتركة مع الروس لاستهداف مواقع محددة في القطاع التابع للمعارضة وخاصة في حلب وريف دمشق وأجزاء من حمص، في حين يتم تصنيف القطاع الثالث على أنه منطقة حرب.

-وفي المرحلة الثالثة من التعاون الأمريكي-الروسي، يتم إنشاء غرفة مشتركة، تعمل فيها أجهزة استخبارات الدولتين على صياغة خطة شاملة للقضاء على تنظيمي «داعش» و«القاعدة» في سوريا وفق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، والذي يدعو إلى وقف سائر العمليات القتالية في سوريا باستثناء محاربة الإرهاب، تمهيداً لعملية انتقالية في دمشق، ولتحقيق ذلك التعاون العسكري عرض كيري على بوتين إعداد قائمة مشتركة بالأهداف التي يمكن قصفها، واقترح آلية لتبادل المعلومات الاستخباراتية حول تحركات الجماعات المستهدفة، بحيث يمكن للطرفين نزع عناصر الخلاف بينهما وإنشاء علاقة تعاون مشترك للتوصل إلى حل سياسي-عسكري في آن واحد.

-وفي المرحلة الرابعة يتفق الروس والأمريكان على الأسس التي يمكن من خلالها تقرير مصير بشار الأسد، وقد وافق الأمريكيون على: تأجيل البت في مصير الأسد «مرحلة أخرى» نظير كسب تعاون الروس، إلا أن كيري حذر نظيره لافروف من أنه يحمل آخر عرض من الإدارة الأمريكية الحالية لتطبيق صيغة الاتفاق هذه قبل انطلاق الانتخابات الرئاسية، وفي حال فشلت موسكو في التوصل إلى اتفاق مع واشنطن، فإنها ستبقى خلال الأشهر القادمة لوحدها في المعترك السوري حتى تبت الإدارة الجديدة بشأن التعامل مع الملف السوري.

ويعتقد كيري أن التصعيد الروسي الأخير قد أوصد الباب أمام الدبلوماسية الأمريكية لإنشاء علاقة تعاون عسكري مع موسكو.

قاعدة «نوجه» الروسية بإيران تغير قواعد اللعبة في المنطقة

أثار استخدام روسيا قاعدة همدان الإيرانية لضرب أهداف في سوريا، لغطاً كبيراً في الأوساط الغربية، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأميركية يوم الأربعاء ١٧ أغسطس أن قانونييها يعكفون على دراسة ما إذا كانت روسيا قد انتهكت قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ من خلال استخدامها قاعدة جوية إيرانية لشن ضربات عسكرية داخل سوريا، الأمر الذي نفته وزارة الخارجية الروسية، حيث أكد وزير الخارجية لافروف أن الطائرات الروسية (من طراز سوخوي-٣٤) تنطلق من إيران في إطار عملية الكرملين لمكافحة الإرهاب، وأضاف أنه لم يتم نقل أي طائرة أو إمدادات إلى طهران.

لكن مصادر أمنية مطلعة أكدت أن موسكو ترغب في شحن صواريخ (S-٣٠٠) و(S-٤٠٠) عبر طائرات (An Antonov-١٢٤) العملاقة إلى إيران، وذلك بهدف تعزيز قدرات الدفاع الجوي الروسي في قاعدة «نوجه» الجوية التي تبعد ٥٠ كم غرب همذان، والتي تم الانتهاء

حقوق النشر محفوظة © www.strategy-watch.com

للتو من تحضيرها كقاعدة جوية روسية، وتحاول موسكو التقليل من قيمة هذه التطورات حيث أكدت عبر وسائط دبلوماسية لكل من واشنطن وتل أبيب أن هذه المنظومات المتطورة لن تكون متاحة للإيرانيين، بل ستكون تحت تصرف القيادة العسكرية الروسية التي تعمل على توجيه ضربات ضد تنظيم «داعش» شمال شرقي سوريا.

وتشير المصادر إلى أن الإحباط يسود في الدول الغربية نتيجة فشل استخباراتها من الكشف عن القاعدة الجوية الروسية في إيران قبل الإعلان عنها في أجواء احتفالية في كل من موسكو وطهران، حيث تم عرض صور مقالات (Su-٣٤) و(Tu-٢٢M٣) وهي تنطلق من هذه القاعدة لضرب أهداف في حلب وإدلب ودير الزور.

وبالإضافة إلى نصب منظومات صاروخية متطورة تنوي موسكو إرسال فرقة من قوات النخبة (Spetsnaz) لحماية تلك القاعدة التي بدأ العمل على تحضيرها في شهر يوليو الماضي، حيث قام مهندسون روس وإيرانيون بصيانة المدرج لاستيعاب قاذفات «توبوليف» وسوخوي»، كما تم تشييد ورشة للصيانة ومجمع سكني في القاعدة، وتم إبرام اتفاق روسي-إيراني يسمح لموسكو باستخدام الأجواء الإيرانية لتحليق القاذفات والمقاتلات والطائرات الآلية دون طيار فضلاً عن إطلاق صواريخ كروز من قاعدة «نوجه»، وتأمين موافقة حكومة بغداد باستخدام المجال الجوي العراقي في العميات المزمعة بسوريا.

وترى مصادر عسكرية أن وجود قاعدة جوية روسية على الأراضي الإيرانية يشكل سابقة في تاريخ العمليات السرية لطهران في الصراعات الإقليمية حتى الآن، ويعتقد أن هذه هي المرة الأولى التي تُنشر فيها طائرات حربية روسية في إيران منذ نصف قرن على الأقل. كما إنها المرة الأولى، أيضا، التي تستخدم فيها روسيا قواعد عسكرية خارج سوريا لتنفيذ مهمات وضربات جوية، وكانت الأزمة بين إيران وأذربيجان في عام ١٩٤٦ آخر مرة تسجّل فيها القوات الروسية حضورها على الأراضي الإيرانية.

وعزا محللون غربيون هذا التطور إلى الخسائر الفادحة التي تعاني منها إيران في عملياتها بسوريا، إذ إن الحكومة الإيرانية لم تكن تسمح بأي انتشار عسكري أجنبي على أراضيها، خاصة وأن المادة ١٤٦ من الدستور الإيراني تمنع إقامة أي نوع من أنواع القواعد العسكرية الأجنبية في البلاد حتى ولو كانت للأغراض الإنسانية، ما يعني أن خرق مثل هذا الأمر تم من أعلى مستوى في إيران أي من قبل المرشد الأعلى نفسه.

ويبدو أن نجاح الثوار في فك الحصار عن حلب خلال الأسبوعين الماضيين قد غيّرت الحسابات الإيرانية، ودفع طهران وموسكو باتجاه تصعيد العمليات العسكرية لإظهار التزامها بحماية نظام الأسد، وذلك من خلال زيادة كفاءة العمليات الجوية الروسية في سوريا، حيث لم تعد المسافة بين نقطة انطلاق القاذفات الروسية في همدان وأهدافها في سوريا الألف كيلومتر (٧٠٠ كيلومتر تقريباً بين همدان والبوكمال)، مقابل مسارٍ متعرجٍ طويل كانت تُجبر هذه القاذفات على أخذه للانطلاق من قواعد روسية قبل ذلك، ضمن عملية تتضمن تزويد الوقود في الجو أو الهبوط في إيران للتزود بالوقود في طريق العودة، كما يوفر اختصار المسافة الوقود بشكلٍ كبير ويسمح للقاذفات بنقل حمولاتٍ حربيةٍ أضخم، ويبسط مهماتها ويتيح وتيرة أعلى للمقاتلات الروسية ويسهل تذخيرها وإمدادها ويسمح بإطلاق هذه الطائرات الضخمة بأمانٍ نسبي ومن دون إنذار المجموعات المسلحة والمخابرات الأجنبية التي تراقب باستمرار نشاط مطار حميميم، كما تتيح القاعدة الجديدة لموسكو استخدام مخزونها الذاتي من الوقود.

ووفقاً لمصادر روسية مطلعة؛ فإن الهدف الرئيس من نشر القاذفات الإستراتيجية الروسية في إيران يكمن في محاولة موسكو إخفاء تحركات طائراتها من أجهزة الاستخبارات المعادية التي ترصد تحركاتها، ثم تقوم بتحذير الثوار لتمكينهم من تغيير مواقعهم قبل القصف الذي يتطلب أكثر من ساعتين منذ انطلاق القاذفات، بحيث أصبحت تصل قوافل الإمداد، وقوافل ناقلات نقط، وأرتال الدبابات، وأرتال السيارات المفخخة، تصل إلى الأماكن المقصودة، قبل وصول الطائرات الحربية الروسية إلى المنطقة المستهدفة.

كما أصبح لدى فصائل المعارضة خبرة في التعامل مع القصف الجوي الروسي حيث بدأوا في استخدام تكتيك جديد يتمثل في التنقل بمجموعات صغيرة وفي معظم الحالات ليلاً مستخدمين أساليب مختلفة في التخفي والتمويه.

وأشار الموقع إلى أن الطائرات الهجومية التي ترابط في قاعدة حميميم، واجهت تحديات عديدة متعلقة بالحماية المعلوماتية للطلعات القتالية، إذ ازداد عدد الحوادث المشبوهة عندما كان الثوار يختبئون في ملاجئهم عند اقتراب الطائرات الروسية من المنطقة، مما يؤكد لدى الروس أن فصائل المعارضة تتلقى معلومات دقيقة من جهات تمتلك أجهزة استخبارات فضائية تمكنها من تسجيل إقلاع القاذفات الاستراتيجية الروسية من جنوب روسيا وقاعدة حميميم، مؤكداً أن مرابطة الطائرات الروسية في أراضي إيران تضمن مستوى أرفع بكثير من السرية بالمقارنة مع العراق وتركيا.

تأتي تلك التطورات بالتزامن مع إعلان موسكو (١١ أغسطس ٢٠١٦) نيتها توسيع وتطوير قاعدة حميميم الجوية في ريف اللاذقية بسوريا بقدر كبير؛ بغية تأهيلها لاستقبال قاذفات استراتيجية ثقيلة قادرة على حمل قنابل نووية، حيث أعلن نائب رئيس لجنة الدفاع في مجلس الاتحاد الروسي، فرانس كلينتسيفيتش، أن موسكو تخطط

لتوسيع حميميم، وتهيئة الظروف التي تتيح بقاء الجنود الروس فيها بشكل دائم، وتحدث عن إمكانية مضاعفة عدد المقاتلات المنتشرة في القاعدة، مؤكداً أنه سيجري توسيع القاعدة بشكل يتناسب مع هبوط طائرات كبيرة عليها، وإنشاء بنية تحتية من أجل إيواء عسكريين فيها، وزيادة التدابير الأمنية فيها.

كما ينص مشروع توسيع قاعدة حميميم أيضاً على تخصيص ساحات لهبوط وإقلاع طائرات النقل «آن-١٢٤» (روسلان) الثقيلة؛ لكي لا تعرقل عمليات شحن وتفريغ هذه الطائرات العملاقة، وعمليات الصيانة الخاصة بها، الحركة الاعتيادية في المطار.

وجاء الإعلان الروسي مقلقاً لواشنطن التي كانت تعمل على إبرام اتفاق تعاون عسكري مع موسكو، لكنها فوجئت بالتصعيد الروسي في حلب دون التنسيق معها.

بعد تأسيس قاعدة «نوجه» بإيران: روسيا تطالب بدور أساسي في تحرير الموصل والرقة

أبدت مصادر عسكرية غربية مخاوفها من محاولات موسكو تعزيز دروها العسكري في العراق وسوريا من خلال القاعدة الجديدة التي بدأت باستخدامها لاستهداف مواقع المعارضة في سوريا، حيث تعمل على إنشاء منظومة دفاع جوي متكاملة في المناطق الممتدة ما بين حميميم بسوريا ونوجه بإيران، والعمل على احتكار الأجواء في المنطقة لتفرض معادلة جديدة على قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ويسود التذمر في الأوساط العسكرية الأمريكية من عدم معرفة واشنطن بتلك الترتيبات إلا بعد الإعلان عنها، وذلك على الرغم من محاولة البيت الأبيض خلق انطباع بأن الإدارة الأمريكية كانت على علم بالمخططات لإنشاء قاعدة جوية في همدان، خاصة وأنها ستكون محمية بمنظومات (S-٣٠٠) و(S-٤٠٠) ومعززة بفرقة من القوات الروسية الخاصة (Spetsnaz)، مما يعرض عمليات التحالف لمخاطر لم تؤخذ سابقاً في الحسبان.

وتشير المصادر إلى أن بوتين يرغب في توظيف هذا العنصر الجديد في المعادلة الإستراتيجية لفرض المزيد من التنازلات على الإدارة الأمريكية المترددة في مواقفها، حيث سيفرض نشر المنظومات الروسية ونشر القاذفات الإستراتيجية في الأجواء العراقية على واشنطن إشراك روسيا في عمليات تحرير الموصل والرقة، خاصة وأن بوتين قد حصل على مباركة رئيس الوزراء حيدر العبادي للدور الروسي الجديد وأبدى موافقته الكاملة على تحليق المقاتلات الروسية فوق الأجواء العراقية رغبة منه في إضعاف الاعتماد الأمريكي على البيشمركة في العمليات المرتقبة شمال البلاد.

وتشير المصادر إلى أن روسيا ترعى محادثات سرية للتقارب بين أنقرة وبغداد، وتطالب بموافقة الأخيرة على توغل القوات التركية في الأراض العراقية لاستهداف عناصر تنظيم داعش، وقد وعد العبادي بوتين بالتفكير في هذه المسألة، حيث يرغب الأتراك في تفويت الفرصة على واشنطن بالاعتماد على الأكراد في تحرير الرقة والموصل وإقصاء بغداد وأنقرة عن العمليات في تلك المناطق.

ويأمل بوتين في الاستفادة من توتر العلاقات الأمريكية-التركية لكسب موافقة أنقرة على الترتيبات الجديدة مقابل التعاون مع إيران على منع الأكراد من تحقيق طموحاتهم في إنشاء كيان فيدرالي شمال البلاد، وقد جاءت بوادر تحولات الموقف الروسي من خلال دفع أربيل لإغلاق الحدود مع سوريا لمنع وصول الإمدادات الأمريكية إلى أكراد سوريا، وقيام مقاتلات نظام دمشق بقصف مواقع لوحدات حماية الشعب الكردية لأول مرة منذ اندلاع القتال في سوريا.

تعزيزات إيرانية لمنع انهيار قوات النظام بحلب

يعمل الحرس الثوري الإيراني على إعادة حشد قواته لاستعادة المناطق التي فقدها النظام في حلب مؤخراً، حيث تم تسليم الجبهة بالكامل للقيادة الإيرانية التي أعدت خطة شاملة تتلخص في: وقف تقدم الثوار ومنع تمددها نحو الأحياء الغربية، ومن ثم استعادة منطقة الراموسة و«الكليات العسكرية» ومحاولة إحكام الحصار على حلب الشرقية من جديد، ولتحقيق ذلك فقد قامت الميليشيات التابعة لإيران بسحب الفرق التابعة لها من حماة وريفها ومن ريف حمص ومن «معامل الدفاع» والسفيرة جنوب

شرقي حلب، ومن «المدينة الصناعية» شمالي حلب، ومن حواجز وثكنات عسكرية على جانبي طريق البادية ومن بلدتي نبل والزهراء، في حين نشر «حزب الله اللبناني نحو ٥٠٠ مقاتل لبناني يمثلون طلائع قوات النخبة من فرقة «الرضوان في أحياء الحمدانية وصلاح الدين والأعظمية والأكرمية وحلب الجديدة بحلب الغربية، وفي محيط «تلة المحروقات» و«معمل الإسمنت» و«الأكاديمية العسكرية» جنوبي حلب.

كما بادرت المليشيات الموالية لإيران إلى إرسال تعزيزات إضافية، وعلى رأسها: «حركة النجباء» العراقية و«أنصار الله» و«لواء فاطميون» الأفغاني و«لواء الزينبيون» و«لواء القدس» الفلسطيني و«لواء الباقر»، ومليشيات محلية من «الدفاع الوطني» و«كتائب البعث»، بحيث بلغ عدد المقاتلين الذين تم حشدهم نحو ٥٠٠٠ مقاتل، وتم تشكيل غرفة عمليات متقدمة في أحياء حلب الغربية، وجهزت مواقع ومرابض للمدفعية وراجمات الصواريخ في حي الحمدانية و«الأكاديمية العسكرية» و«كتيبة المدفعية» في جمعية الزهراء غربي حلب، وفي محيط «معمل الإسمنت» و«محطة معالجة المياه» و«معمل الإسكان العسكري» جنوب غربي حلب، كما تم شحن كمية كبيرة من المعدات الثقيلة والذخائر التي استولى الثوار عليها من معامل الدفاع.

ولم تتوقف قوات النظام والمليشيات عن مهاجمة طريق الراموسة منذ أن تم فتحه نحو الأحياء الشرقية، وكانت آخر الهجمات فجر الخميس ١١أغسطس، والتي أسفرت عن تقدم كبير للمليشيات في منطقة الراموسة وسيطرتها على مواقع في الكراجات والبلدية ومنطقة الدباغات، قبل أن يتمكن الثوار من استعادتها كاملة، على الرغم من القصف الجوي الروسي الكثيف الذي استهدفت الجبهات الغربية والجنوبية الغربية في عقرب والراشدين والمنصورة وخان العسل و«كلية المدفعية» و«مشروع ١٠٧٠ شقة» ومنطقة الكراجات.

ويشعر الإيرانيون بالقلق من انهيار كامل لقوات النظام وحلفائه في جبهة حلب، مقابل تماسك الثوار وارتفاع معنوياتهم وانضباطهم ضمن راية «جيش الفتح، وحصولهم على إمدادات كبيرة من المدفعية ومضادات الدروع وغيرها من الأسلحة النوعية والذخيرة، حيث غض الأمريكيون الطرف عمداً عن دخول عشرات الشاحنات المحملة بالأسلحة يومياً عن طريق تركيا، كما تغاضوا عن مشاركة «جبهة فتح الشام» («جبهة النصرة» سابقا) في الهجوم لضمان إبقاء المعارضة على موطئ قدم لها في حلب، وممارسة الضغط على روسيا التي تجاهلت موعد واشنطن لإحراز تقدم سياسي بحلول مطلع أغسطس الجاري.

«حزب الله» يواجه أزمة مالية ويعاني من خسائر فادحة بعد معارك حلب

أكدت مصادر عسكرية غربية أن قوات النخبة من «حزب الله» التي يطلق عليها اسم «قوة الرضوان» ويبلغ قوامها ٣٠٠٠ مقاتل، قد اتخذت مواقع قتالية في حلب يومي الجمعة والسبت ١١ و١٢ أغسطس، بناء على أوامر من الأمين العام للحزب حسن نصر الله الذي لجأ إلى نشر هذه القوات كخيار أخير بعد الخسائر التي منيت قواته بها في المعارك الأخيرة مع فصائل المعارضة بحلب.

وأشار المصدر إلى أن خسائر الحزب تجاوزت ١٥٠٠ قتيل منذ تدخل قواته في سوريا، وقد اضطر أمام النكسات الأخيرة إلى الدفع بفرقة النخبة في محاولة لاستعادة المواقع التي خسرها في الأسبوعين الماضيين، حيث شهدت حلب أحد أعنف المعارك في تاريخ المنطقة الحديث، إذ تجاوزت خسائر الطرفين أكثر من ٢٠٠٠ قتيل و٤٠٠٠ جريح، فضلاً عن الخسائر اليومية الكبيرة في صفوف المدنيين.

وبالإضافة إلى مقتل كبار قياداته، وعلى رأسهم مصطفى بدر الدين؛ خسر الحزب في المعارك الأخيرة نحو ثلث قدراته القتالية، مما دفعه للاستعانة بقوات النخبة لمحاولة استعادة بعض المواقع ورفع الحصار عن قواته المنهارة والمنهكة جراء تقدم المعارضة.

وعلى صعيد آخر، تحدث آدم صوبين نائب وزير المالية الأمريكي المسؤول بالاستخبارات المالية عن الأزمة المالية التي يمر الحزب بها جراء تضييق إدارة اوباما الخناق المالي على موارده، مؤكداً أن الحزب يعاني وضعاً مالياً هو الأصعب منذ عشرات السنين.

وأشار المصدر إلى أن عدةأجهزة استخباراتية تعمل على تتبع حركة أموال حزب الله كثيرة، وعلى رأسها وحدات تابعة لـ«سي.آي.ايه» و«ان.اس.إيه» وأجهزة استخبارية أخرى تحصل على المعلومات حول حسابات البنوك ونقل الأموال وتهريبها وتبييضها من قبل حزب الله وتقوم بتقديمها إلى «صوبين»، نائب وزير المالية الأمريكي، الذي يتأكد من منع عناصر الحزب من فتح حسابات شخصية لهم أو لشركات تابعة لهم، مما دفع بالحزب لزيادة نشاطاته الخارجية في محطات خارج البنوك بمساعدة أشخاص يثق فيهم، وبالاعتماد على أقارب العائلة ورجال أعمال وخارجين عن القانون يعيشون خارج البلاد، حيث يحصل عن طريقهم على الأرباح من صفقات المخدرات وبيع الألماس وتزييف السجائر والأدوات الكهربائية أو الهواتف المحمولة. باختصار، من أي مصدر يستطيع الحصول على العمولة، كما أورد الكاتب.

www.strategy-watch.com © حقوق النشر محفوظة

وإلى جانب الصعوبات المصرفية؛ يتحمل الحزب نفقات باهظة في مشاركته في الحرب بسوريا، حيث فقد نحو ١٥٠٠ من مقاتليه، وأصيب نحو ٦٠٠٠ آخرين، ووقع بعضهم في أسر المعارضة، ما أضاف عبئاً باهظاً على الحزب الذي تصل ميزانيته إلى نحو مليار دولار سنويا، ٧٠ في المائة منها يأتي من إيران، والباقي من جباية الضرائب والأموال المهربة.

ويمكن رصد تأثير العقوبات على الحزب من خلال تأخير قيادته في دفع الرواتب لناشطيه ومخصصات عائلات «الشهداء» والجرحى والنشاطات الاجتماعية، وتراجع تمويل مؤسسات التعليم والصحة.

تنظيم «داعش» ينفذ انسحاباً تكتيكياً من منبج ويعيد تجميع قواته في الغندورة

في أعقاب خروج مقاتلي «داعش» من مدينة منبج، تحدثت مصادر عسكرية غربية عن قيام التنظيم بتنفيذ عملية انسحاب منظم لتقليل خسائره وإعادة ترتيب صفوفه، وذلك بعد أن خسر نحو ٧٠٠ من مقاتليه في حين تكبدت قوات سوريا الديمقراطية نحو ١٠٠٠ قتيل في المعارك، وذلك على الرغم من عدم التكافؤ العددي بين الطرفين، فقد قدرت أعداد مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية بنحو ٢٠ ألف مقاتل، في حين اقتصر عدد مقاتلي تنظيم «داعش» على نحو ١٠٠٠ مقاتل فقط.

وأشار المصدر إلى أن العناصر الثلاثمائة المتبقين قد نفذوا انسحاباً منظماً وأعادوا تجميع قواتهم في بلدة الغندورة شمال شرق منبج.

وفي مقابل الطريقة المنظمة التي تصرف بها مقاتلوا «داعش» اشتكى سكان منبج من العرب والتركمان من سلوك وحدات حماية الشعب الكردية التي شرعت في عمليات التهجير والنهب وإحراق المباني الحكومية والتنكيل بالسكان المحليين.

إسرائيل قلقة من حصول تركيا على تقنيات المقاتلة F-35

على الرغم من إعلان عودة العلاقات بين أنقرة وتل أبيب وتوقيع المصالحة بين البلدين في شهر يونيو الماضي؛ إلا أن نتنياهو لا يزال يجد صعوبة في الثقة بنوايا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

فقد أكد موقع «إنتلجنس أون لاين» (٢٧ يوليو ٢٠١٦) أن إسرائيل قد طلبت سراً من السلطات الأمريكية ومن شركة لوكهيد مارتن بناء منشأة صيانة في إسرائيل لطائرات F-٣٥ التي من المزمع أن تتسلمها إسرائيل في المستقبل، بدلاً من المخططات الحالية لبناء هذه المنشأة الشديدة الحيوية في تركيا لأجل كل زبائنها الإقليميين بمن فيهم أنقرة وتل أبيب.

وأكد الموقع أن الجيش الإسرائيلي يخشى من إمكانية تسرب تقنية هذه الطائرة المتطورة إلى تركيا التي أضحت أقرب من أي وقت مضى إلى الجماعات الإسلامية، وترغب تل أبيب أن تحظى بمزيد من السيطرة على إنتاج هذا الطراز من المقاتلات، خاصة وأنها قد تلقت موافقة سابقة على تركيب أنظمة وبرامج اتصالات واستخبارات على طائراتها عام ٢٠١٠، إلا أن قرار فتح منشأة جديدة في تل أبيب سيكون مكلفاً بالنسبة لشركة لوكهيد مارتن، ويبدو أن الموضوع سيُترك برمته للرئيس الأمريكي القادم.

توجهات أمريكية لتقليص صناعات المنظومات الصاروخية الإسرائيلية

تشير مصادر عسكرية إسرائيلية إلى أن المباحثات الجارية بشأن المساعدات العسكرية التي تقدمها واشنطن إلى تل أبيب قد وصلت إلى مراحلها الأخيرة، حيث عقد رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال غادي إيشكنوت ورئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي يعكوف ناغال جلسات مكثفة مع البنتاغون ومجلس الأمن القومي والبيت الأبيض، لإتمام الصفقة في أسرع وقت ممكن في ظل قرب انتهاء ولاية أوباما.

لكن المثير الاهتمام هو قيام مركز الدراسات الدولية الإستراتيجية CSIS بنشر تقرير قبل بدء المفاوضات عن المعونات التي تلقتها إسرائيل من الولايات المتحدة منذ ٢٠٠٢، حيث ركزت فكرة الدراسة حول المساعدة التي قدمتها وكالة الدفاع الصارخي الأمريكي للبرنامج الصاروخي الإسرائيلي وأن ذلك كان على حساب تطوير البرنامج الصاروخي الأمريكي، وذكر تقرير مركز CSIS أن الجيش الأمريكي اضطر لتأجيل والتخلي عن خطط جوهرية لبرامج مواجهة الهجمات الصاروخية الكورية والإيرانية وكل ذلك في سبيل الوفاء بالتزاماته تجاه تل أبيب، كما احتوت الوثيقة على بيانات تظهر كيف تم تحويل هذه الموارد الأمريكية للجانب الإسرائيلي على مدى السنوات.السابقة , ويبدو أن هناك اتجاه لدى الإدارة الأمريكية

www.strategy-watch.com © حقوق النشر محفوظة

والبنتاغون لوقف هذه الصفقة بحسب موقع «ديبكا» (٥ أغسطس ٢٠١٦)، فالمسؤولون الأمريكيون لا يتحدثون عن حجم المعونة الأمريكية فحسب، بل يناقشون مدى الإنفاق العسكري الأمريكي على المشاريع الخارجية والأوجه التي ستُنفق فيها، كما يتفاوضون على مدى الإنفاق خارج الولايات المتحدة . حيث تسعى الإدارة الأمريكية إلى إلغاء الشروط التي تعود إلى ثمانينات القرن الماضي والتي تسمح لإسرائيل بإنفاق ٢٦٪ من قيمة المنحة الأمريكية على شراء المعدات المصنعة من شركات داخل إسرائيل.

وفي المقابل تصارع حكومة نتنياهو لمنع أي تعديل في شروط المعونة بسبب تأثيرها الكارثي على الصناعات الدفاعية التي يتم انتاجها داخل إسرائيل، وأشار التقرير إلى أن منع إسرائيل من إنفاق ربع المعونة الأمريكية داخل إسرائيل سينعكس سلباً على البرامج الإسرائيلية الأساسية المضادة للصواريخ مثل «القبة الحديدية» ومنظومة «مقلاع داود» وغيرها من المنظومات التي طورتها شركات: «إلتا» و«رفائيل» و«إسرائيل» للصناعات الفضائية، وغيرها من الشركات التي تمتلكها الحكومة الإسرائيلية مثل: Malat وElbit و Verint وICE Systems، والتي ستتأثر سلباً نتيجة فقدان التمويل الأمريكي.

تقارير مراكز الفكر

القاذفات الروسية تنطلق من إيران بينما يحتدم الصراع الداخلي

نشر موقع «ناشيونال إنترست» مقالة (١٦ أغسطس ٢٠١٦ أشار فيها الباحث أليكس فاتانكا إلى أن قيام إيران منح قوة أجنبية الحق في شن عمليات عسكرية انطلاقاً من أراضيها يمثل سابقة لانظير لها منذ عام ١٩٧٩، مرجحاً أن يكون تنامي التعاون العسكري بين روسيا وإيران مقدمة لتشكيل محور إستراتيجي أكبر لا يقتصر تأثيره على السياسات الخارجية للبلدين، بل سينعكس على المصالح الأمريكية الشرق الأوسط.

وبعد استعراض نماذج من التعاون الإيراني-السوفيتي بعد الثورة، وإرسال طهران فرقاً عسكرية إلى بلدان الكتلة السوفيتية مثل رومانيا وبلغاريا وألمانيا الشرقية لتعلم المهارات العسكرية والاستخباراتية؛ تحدث الكاتب عن دور الضباط المبتعثين في قمع الثورة الخضراء وسعيهم لتعزيز التعاون النووي والصاروخي مع روسيا، حيث نجحوا في الحصول على منظومات «إس-٣٠٠»، وسرعان ما تعززت علاقة التعاون العسكري والأمني الروسي-الإيراني في دعم نظام بشار الأسد في دمشق.

وعلى الرغم من علاقة التعاون هذه؛ إلا إنه كان من الصعب على ملالي طهران تبرير الانتهاكات التي ارتكبها الروس في الشيشان، كما أن خصوم الحرس الثوري داخل إيران وعلى رأسهم فريق الإصلاحيين الذي يقوده رئيس الجمهورية حسن روحاني ينظرون بصورة أقل ودية تجاه موسكو؛ إذ يؤمن روحاني بأن تجدد الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو تمثل فرصة لاستخدام الورقة الروسية للضغط على واشنطن حتى تقدم المزيد من التنازلات الاقتصادية بهدف إنعاش الخزانة الإيرانية، وليس الخضوع للنفوذ الروسي.

ويؤمن هذا الفريق أن روسيا قد أخذت تاريخياً أكثر مما قدمت لإيران؛ فقد أغضب الروس الإيرانيين مراراً عندما صوتوا عدة مرات ضد البرنامج النووي الإيراني في مجلس الأمن، بل إن موسكو عمدت إلى تأخير إنجاز مفاعل بوشهر بهدف تحسين موقفها التفاوضي مع واشنطن ومن أجل امتصاص حصتها من السوق النفطية لأنها كانت تخضع للعقوبات.

وفي المقابل ينتقد المتشددون تراخي مواقف روحاني تجاه الغرب ويستهجنون استعداده لتقديم المزيد من التنازلات على حساب

www.strategy-watch.com © حقوق النشر محفوظة

نفوذهم ومخططاتهم، ويعتبرون النفوذ الروسي ضماناً لحمايتهم من مخاطر الهيمنة الغربية.

ورأى الباحث ضرورة النظر إلى السماح لموسكو باستخدام المطارات الإيرانية ضمن إطار الصراع المتنامي بين المتشددين والإصلاحيين في طهران، ويبقى السؤال مفتوحا عن مدى الاختبار الذي سيمثله التعاون الروسي الإيراني للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فقد وقعت روسيا وايران اتفاقية تعاون عسكري في يناير ٢٠١٥ قابلتها واشنطن بردة فعل باردة... ربما لأن الولايات المتحدة تنظر إلى محور موسكو طهران المتنامي كبناء سطحي للقوة، لكن ليس من الضرورة أن ينظر حلفاء واشنطن للأمر بنفس الطريقة، وهذا ما ينبغي أن تهتم به واشنطن في الوقت الحالي.

الضريبة التركية لقاء الفرصة الروسية الجديدة

نشر موقع «ألمونيتور» مقالاً (١١ أغسطس ٢٠١٦) أشار فيه الباحث فهيم تاشكين إلى أن شعور أردوغان بعدم الأمان بعد إحباط المحاولة الانقلابية قد دفعه للتقرب من موسكو بعد أن كان البلدان على شفا حرب شاملة.

وخوفاً من التعرض للاغتيال؛ سلك مرافقو أردوغان طريقاً جوياً دائرياً أثناء رحلتهم إلى بطرسبرغ لمقابلة بوتين، إذ إن تبعات المحاولة الانقلابية الفاشلة لا تزال تلقي بظلالها على الحكومة التركية التي لم تحصل على الدعم الذي كانت يتوقعه من حلفائها في الناتو، ويبدو أن مشاعر القلق لدى الرئيس التركي سيكون لها أثر في نسج نمط العلاقة الجديدة بين أنقرة وموسكو.

ورأى الباحث أن تحسين العلاقة بين البلدين سيتطلب تغييراً في السياسة التركية تجاه سوريا، فبدلاً من الانتقادات التي كان أردوغان يكيلها لبوتين سابقا؛ فقد صرح قبل مغادرته أنقرة أن: «اللاعب الأهم لإنجاز السلام في سوريا هي روسيا»، مما يطرح تساؤلات حول موقع تركيا المستقبلي إذا كانت موسكو هي مفتاح الحل السوري.

ورأى الباحث أن قيام الروس بتطوير علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع جار مهم لتركيا يعتبر أمراً استراتيجياً لروسيا التي ضغط الغرب عليها كثيراً من خلال العقوبات الاقتصادية عقب الأزمة الأوكرانية، وتوقع أن يؤدي ذلك إلى مصاعب لدى حلف الناتو في محاولاته تعزيز حضوره في البحر الأسود ومنطقة جنوب القوقاز، كما يمكن أن يستخدم أردوغان الورقة الروسية للحصول على المزيد من التنازلات من الدول الغربية، إذ إنه بدأ يلوح بالانضمام لاتفاقية شنغهاي كخيار بديل عن التعامل مع الغرب.

وتوقعت الدراسة أن يمعن بوتين في إبعاد تركيا عن الغرب من خلال الضغط على أنقرة لتغيير موقفها من سوريا، وقد تأخذ العملية وقتاً لتغييرالرواية التركية حول إجرام بشار الأسد ودمويته؛ إلا أن وزير الخارجية جاووش أوغلو قد بدأ في تعبيد طريق التفاهمات التركية-الروسية حول سوريا حيث أعلن من بطرسبرغ في ١٠ أغسطس عن اعتماد آلية ثلاثية تضم كلا من وزارتي الخارجية والدفاع والاستخبارات للتعاون في الملف السوري، وذلك من خلال: التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتحقيق الحل السياسي، ويبدو أن التوافق على هذه الأمور سيمثل تحدياً صعباً في ظل التصعيد العسكري غير المسبوق في حلب، خاصة وأن أردوغان مقيد بعلاقات تنسيق وتعاون مع أصدقائه في دول الخليج العربي، وبالذات مع السعودية التي لا يريد تدمير العلاقة معها مقابل تحسين العلاقة مع طرف ثالث.

كما أن تركيا قلقة من وضع مشابه على حدودها لوضع أفغانستان، حيث تعتبر نشاطات حزب العمال الكردستاني والميلشيات التابعة له في سوريا أكبر خطراً على أمنها من تنظيم «داعش»، ويتملكها غضب شديد إزاء الشراكة الأمريكية مع حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب، وترغب في التوصل إلى تفاهمات مع موسكو حول الملف الكردي الذي يهدد أمنها، وقد يحاول الروس مقايضة موقفهم من الأكراد بمحاولة إقناع الأتراك بوقف تدفق السلاح لمقاتلي المعارضة عبر حدودها، مما يؤكد أن أنقرة قد تضطر إلى تقديم تنازلات كبيرة إذا كانت ترغب في التفاهم مع موسكو حول هذه الملفات العالقة.

دلالات التقارب التركي-الروسي

نشر معهد «أتلانتيك كاونسل» دراسة (١٢ أغسطس ٢٠١٦) رأى فيها الباحث آرون ستاين أن التواصل التركي الروسي الأخير يأتي كجزء من جهود أوسع لتقويم السياسة الخارجية التركية بعد أعوام من العزلة السياسية، حيث عملت الحكومة التركية لعدة أشهر على إصلاح العلاقات مع روسيا، مؤكداً أن الحديث قد دار في هذه الفترة حول استعداد تركيا للنأي بنفسها عن حلف شمال الأطلنطي وحلفائها الغربيين التقليديين، حيث تدهورت العلاقات بين أنقرة والغرب بسبب شكوك حزب العدالة والتنمية وجزء كبير

حقوق النشر محفوظة © www.strategy-watch.com

من المجتمع التركي من تعاطف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مع هذه المحاولة وعدم إظهار التضامن الكافي مع تركيا التي تطالب الإدارة الأمريكية بتسليم فتح الله جولن، وأرسلت تحذيرات من عواقب لم تحددها، إن لم تقم بتسليمه.

ونتيجة لذلك فقد أثار التقارب بين موسكو وأنقرة قلقاً في غرب أوروبا والولايات المتحدة من أن تركيا قد تبتعد عن حلفائها التقليديين، وستمنح روسيا فرصة إضعاف حلف الناتو، ورأى الباحث أن تركيا تلعب على وتر التصعيد متجاهلة الكثير من الحقائق الأمنية المهمة، حيث تعتمد تركيا على حلف شمال الأطلنطي كلياً في مجال الدفاع الجوي طويل المدى للتصدي لهجمات الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز، في حين لا تزال تركيا على اختلاف كبير مع السياسة الروسية إزاء سوريا، بل قامت في الأيام الأخيرة بتسريب مساعدات كبيرة لحركة أحرار الشام وغيرها من الفصائل التي تستهدفها روسيا بعمليات القصف الجوي.

كما إن تركيا لديها مخاوف بشأن علاقات روسيا مع حزب الاتحاد الديمقراطي ودعمها لوحدات حماية الشعب الكردية لمواجهة فصائل المعارضة، وتشعر أنقرة بالريبة من اللقاءات الثنائية التي تعقدها الولايات المتحدة وروسيا لتنسيق المواقف بينهما وإبقاء تركيا خارج المعادلة.

أما في الجانب الاقتصادي، فإن تركيا لديها ما تكسبه من تحسين علاقتها مع روسيا، في ظل تأثر السياحة التركية عقب الأحداث الأخيرة، حيث توقع المحللون انخفاضاً بنسبة تتراوح ما بين ٣٥٪ إلى ٤٠٪ في دخل السياحة لعام ٢٠١٦، إلا أن انخفاض قيمة الروبل يمكن أن يحول دون التقدم في مشروعين هامين للبنى التحتية: مشروع أكويو Akkuyu، والذي تقوم به الشركة المملوكة للحكومة الروسية روساتوم Rosatom، وهو مشروع بناء أول محطة طاقة نووية تركية، والمشروع الآخر هو مشروع السيل التركي، لمد خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر البحر الأسود.

ورأى الباحث أن التوترات الحالية بين الولايات المتحدة وتركيا هي حقيقية جداً، ولها القدرة على تقويض الثقة في العلاقة، حيث تعتقد الحكومة التركية أن حلفائها الغربيين لم يفعلوا ما يكفي للتعبير عن غضبهم من محاولة الانقلاب الأخيرة، لكنه اعتبر أنه من غير المحتمل أن تتخذ تركيا خطوات جدية لتعميق العلاقات مع موسكو على حساب الشراكة عبر الأطلنطي، فتركيا وروسيا لديهما مصلحة في إعادة العلاقة بينهما لكن هذا الإجراء لا يرقى إلى تغيير النظرة الاستراتيجية لتركيا. ويتمثل التحدي في الشهور القادمة بكيفية إدارة هذه التوترات واستعداد مختلف الأطراف لأية أزمة سياسية مقبلة.

العلاقات التركية-الروسية بعد إذابة الجليد بين أردوغان وبوتين

نشر معهد واشنطن دراسة (٩ أغسطس ٢٠١٦) أشار فيها الباحث سونر جاغايتاي إلى التحوّل المذهل في العلاقات بين تركيا وروسيا بعد عدة أشهر من التوتر، وتعارض سياسة البلدين في سوريا، حيث تدعم روسيا «حزب الاتحاد الديمقراطي» المرتبط بـ «حزب العمال الكردستاني» الذي يقاتل تركيا، في حين تدعم أنقرة فصائل المعارضة التي تستهدفها موسكو بعمليات قصف جوي.

ورأى الباحث أن إدراك أنقرة المتزايد بأن حلفاءها الغربيين قد تخلوا عنها بعد الانقلاب الفاشل، والمحادثات المستمرة بين موسكو وواشنطن لتنسيق الجهود في سوريا، قد استبعدت المبرر المنطقي للعداء بين تركيا وروسيا، خاصة وأن الجمهور التركي يعتقد بوجود دور أمريكي في محاولة الانقلاب الفاشلة، وقد اتهم علناً عضو واحد على الأقل في مجلس الوزراء هو وزير العمل سليمان سويلو، الولايات المتحدة بمسؤولية الانقلاب.

واعتبر الباحث أن مؤامرة الانقلاب هي الحدث السياسي الأكثر صدمةً في تركيا منذ سقوط الامبراطورية العثمانية، حيث تمّ استهداف أردوغان شخصياً، وهزتّ التفجيرات في أنقرة سكان المدينة، وتم ضرب مبنى البرلمان، وغيرها من مؤسسات الحكم الديمقراطي، وحلقت طائرات «إف ١٦» فوق مدينة اسطنبول على ارتفاعات منخفضة وبسرعة فائقة، وأطلق الانقلابيون النار على الناس مما أسفر عن مقتل أكثر من مائتي مواطن.

وإذا رفضت المحاكم الأمريكية طلب أردوغان تسليم غولن، من المؤكد أنّه سيلقي اللوم على البيت الأبيض، مما سيعزز تحوّل تركيا الأخير نحو روسيا، وسيكون من السهل على أردوغان، الذي لديه بالفعل بعض الدوافع للسياسات الخارجية الأوراسية، أن يحدث تحولاً عميقاً في السياسة الخارجية للبلاد، في ظل إدراك أنقرة أن أي اتفاق روسي-أمريكي محتمل حول سوريا قد يترك تركيا في العراء.

وأكدت الدراسة إلى أن سياسة تركيا في مواجهة تنظيم «داعش»، ومنع تقدم الأكراد، وهزيمة «حزب العمال الكردستاني» في أراضيها، ستدفعها لفعل كل ما هو ضروري لإرضاء موسكو، حيث يدرك ضرورة الفصل بين روسيا و الأكراد إذ أراد هزيمة «حزب العمال الكردستاني»، وميليشياته في سوريا «وحدات حماية الشعب».

ومن ناحية الكرملين، فإن بوتين يعلم أن إبعاد تركيا بصورة أكثر في هذه المرحلة سيدفعها بصورة أكبر نحو الاقتراب من «الناتو»، ويدرك في الوقت ذاته أنّ العقوبات المستمرة ضد أنقرة تعاقب في

حقوق النشر محفوظة © www.strategy-watch.com

الواقع روسيا أكثر من تركيا، فالكثير من التجار الروس يرغبون بالسلع التركية الرخيصة، ويعانون من العقوبات الأوروبية والأمريكية ومن انهيار أسعار النفط، ويحتاجون في النهاية إلى الحصول على الصفقات المتاحة في الأسواق التركية.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فهي تدرك أن تقدير نمط العلاقة لن يكون واضحاً في هذه المرحلة المبكرة، فقد تقرر روسيا أنها تحتاج إلى مساعدة «وحدات حماية الشعب» لإبقاء غرب حلب في يد النظام السوري، مما يدفعها للتحرك ببطء أكثر مما تتوقعه تركيا في التخلي عن هذه الواحدات، وفي الوقت ذاته قد يواجه أردوغان الضغوط للتخلي عن الثوار الذين يقاتلون للحفاظ على شرق حلب. ومهما كانت النتيجة على المدى الطويل، فإن بوتين سيعمل على إغراء تركيا بمبادرات سياسية واقتصادية لإبعاده عن المحور الغربي.

أوباما أمام «مشكلة من الجحيم».. ثمن باهظ يفرضه بوتين مقابل تسوية الأزمة السورية

نشر موقع «هفنغتون بوست» دراسة (١٦ أغسطس ٢٠١٦) أشار فيها الباحث نيل هيكس إلى كتاب سامانثا باور، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة مستشارة السياسة الخارجية للرئيس أوباما الذي أصدرته عام ٢٠٠٢ باسم: «مشكلة من الجحيم: أميركا وعصر الإبادة الجماعية»، والذي انتقدت فيه الإدارات الأميركية المتعاقبة جراء ردودها غير الكافية على عمليات الإبادة الجماعية منذ الهولوكوست، مشيراً إلى أن باور وجدت نفسها في مواجهة مشكلة جديدة من الجحيم، حيث ترى أن طرفي الصراع السوري عالقين في معركة لا يمكن حسمها عسكرياً، في حين ليس لدى الإدارة التي تعمل فيها سوى عددٌ قليلٌ من الخيارات، حيث إن روسيا لديها بعض التأثير على حليفتها حكومة الأسد، التي تدين بالفضل في تحسين فرصتها للبقاء على قيد الحياة إلى الدعم العسكري الروسي.

وعلى النقيض مما لدى الولايات المُتحدة الأميركية من نفوذ على حلفائها المفترضين، فإن دعمها للمعارضة بالبلاد يتخذ موقفاً مُترددا، ففي ظل الضغط الهائل والحرمان من الدعم؛ تعتمد جماعات المُعارضة بشكل متزايد على التعاون مع الجماعات المُتشددة، في حين لا تزال حكومة الأسد، المسؤولة عن الغالبية العظمى من الأعمال الوحشية الجماعية وجرائم حقوق الإنسان في الحرب، في وضع يمكّنها من تحديد مستوى الصراع

ورأى الباحث أنه إذا أرادت الولايات المتحدة تفادي أزمة إنسانية أكبر في البلاد فإن الروس هم الذين سيحددون ثمن ذلك، ومن المرجح أن يشمل الثمن قبول الولايات المتحدة ببقاء الرئيس الأسد في السلطة؛ فروسيا ستُبقِي على الحكومة الصديقة في دمشق، وستدخل إلى قواعد البلاد البحرية في طرطوس، وسينجح بذلك بوتين في تغيير سياسة واشنطن الداعمة للحركات الشعبية ضد الحكام الفاسدين المُستبدين.

وأشارت الدارسة إلى أنه لا توجد سياسة أكثر تهديداً لأداء بوتين السلطوي للحكم من دعم الولايات المتحدة للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ولا يفوِّت المسؤولون الروس أية فرصة لتقويض تلك السياسات والتشكيك فيها. وفي ظل معركة أيديولوجية عالمية؛ يبدو أن الولايات المُتحدة تتراجع أكثر مما ينبغي، بل يبدو أنها لم تستعد في أي مرحلة من مراحل الصراع السوري لاستثمار رأس المال العسكري أو الاقتصادي أوالدبلوماسي أوالسياسي المحلي الذي يتطلبه إيقاف معاناة المدنيين.

كانت رسالة سامانثا في كتابها الذي نشرته عام ٢٠٠٢ أنه طالما ظل قادة الولايات المُتحدة على استعداد للوقوف في «موضع المتفرج إزاء الإبادة الجماعية» فإن الإبادات الجماعية ستتكرر، ومن الواضح أن «مشهد الجحيم» الذي يظهر للسفيرة سامانثا في حلب، يبيّن أن العادات الراسخة في مؤسسة السياسة الخارجية للولايات المُتحدة الأميركية لم تتغير، فربما أنها تفهم الأمر أكثر من أي شخص آخر، ومن الحقيقي أنه هي وغيرها من القادة الذين دخلوا إلى الحياة العامة، عزموا على تحدي مثل هذه اللامبالاة ولم يتمكنوا تجنب الكارثة.

في المقابل؛ يعد الثمن الذي يفرضه بوتين مقابل تسوية سوريا مرتفعاً جداً، ولا ينبغي على الولايات المُتحدة الرضوخ لدفعه.

الولايات المتحدة مرتبكة في سوريا

نشر موقع «بلومبيرغ» دراسة (٨ أغسطس ٢٠١٦) أشار فيها الباحثان هنري مير ودونا أبو نصر إلى أن بوتين قد أوشك على تحقيق نصر في سوريا بحيث أصبح تحقيق الولايات المتحدة هدفها المعلن

حقوق النشر محفوظة © www.strategy-watch.com

بتنحية بشار الأسد أمراً صعب المنال دون قيامها بتصعيد عسكري كبير.

فقوات الأسد مدعومة بالطيران الروسي تحاول التقدم على مدينة حلب، مدركة أن استعادة العاصمة الاقتصادية سيمنح الأسد السيطرة على كل مراكز المدن المأهولة بالسكان وسيمكنه من السيطرة على مساحات واسعة من الأرض تمتد من الأردن إلى تركيا مما يشكل نصف مساحة سوريا، في حين أكد نائب رئيس لجنة الدفاع للمجلس الأعلى للبرلمان فرانتس كلينتيسيفتش أن روسيا لن تتخلى عن لغة البندقية في سوريا»، دون الاكتراث لما تسببه هذه السياسة في إذكاء أسوأ أزمة نزوح واجهت القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية وسهلت صعود تنظيم الدولة ومشروعه الإرهابي.

ويبدو أن ما ترتب على الانقلاب الفاشل في تركيا وتدهور علاقات أنقرة مع الغرب يصب في مصلحة الروس لأن أردوغان يسعى لاستعادة العلاقات مع موسكو مقابل تقديم تنازلات للانسجام مع السياسة الروسية إزاء سوريا، وبات من الواضح أنه بات من الواضح أنه لن يتم إجبار الأسد على التنحي مما سيقلل من الخيارات المتاحة أمام الرئيس الأمريكي القادم للتعامل مع الأسد، خاصة وأن المرشح الجمهوري ترامب قد أكد أن لدى الولايات المتحدة مشاكل أكبر من الأسد ولذلك فإنه سيركز على القضاء على تنظيم الدولة من خلال التحالف مع الروس.

في هذه الأثناء؛ يسعى أوباما للتنسيق مع روسيا في بعض مناطق سوريا إلا أنه يرفض التعاون معهم في مناطق أخرى مما يدل على تعقيدات الصراع في سوريا، في حين تسبب فشل أوباما في القضاء على تنظيم الدولة أو تنحية الأسد بإغاظة العديد من الساسة الأمريكيين الذي أيدوا تسليح المعارضة بأسلحة حديثة بعد انهيار الهدنة التفاوضية التي تمت بين الولايات المتحدة وروسيا، ويسود الاعتقاد أن استخدام الروس والنظام السورية للكثافة النيرانية منحتهم الأفضلية في ميدان المعركة، في حين لا تبدو الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة فصائل المعارضة.

التحركات السياسية وراء حصار حلب

نشر معهد «أتلانتك كاونسل» دراسة (١٥ أغسطس ٢٠١٦) أشار فيها الباحث يوسف صادقي إلى أن تداعيات معركة حلب الأخيرة لا تتعلق فقط بمصير مدينة حلب، ولا حتى مصير الحرب السورية الأهلية فحسب، وإنما تطال تداعيات هذه المعركة توازن القوى في المنطقة ككل، وتضعها جميعاً على المحك.

وبعد استعراض الدور الإيراني والقصف الروسي في إحكام الحصار على حلب؛ رأى الباحث أن هذه الحملة أدت إلى تلاشي الأسباب التي دفعت القوى الدولية والإقليمية للضغط على قوات المعارضة للتوقف عن القتال، ودعمتها في حملتها لفك الحصر عن المدينة، خاصة وأن المفاوضات الأمريكية-الروسية لاستعادة الهدنة وتنسيق العلميات الميدانية قد وصلت إلى طريق مسدود، وفي ظل التعنت الإيراني والروسي أدرك داعمو المعارضة أنهم لن يحصلوا على أي مكسب جوهري، ولم يعد لديهم مانع من دعم الثوار.

في هذه الأثناء استغلت إيران انشغال تركيا بترميم ما أفسده الانقلاب الفاشل، وذلك بالتحرك داخل سوريا، ولكنها أساءت تقدير كميات الأسلحة الضخمة التي أرسلتها تركيا إلى سوريا في الشهور الأخيرة، وكانت تأمل بالتوصل إلى أرضية مشتركة مع تركيا مع الاحتفاظ بحلب، واعتبرت السيطرة على حلب أولوية أهم من إصلاح العلاقات مع تركيا، لأنه باستيلائها على حلب يمكن أن تموضع نفسها بصورة أفضل في المفاوضات المتعلقة بسوريا، ثم بعد ذلك يمكنها العودة إلى تركيا في موقع أفضل. وفي ظل إحساس تركيا بالإحباط وأن أصدقاءها يتجاهلوا مخاوفها بشأن الأراضي التي يسيطر عليها الأكراد، أعطت تركيا الضوء الاخضر لتحرك قوات المعارضة العربية السنية تجاه حلب.

أما في السعودية فيسود الاعتقاد أن الولايات المتحدة سحبت دعمها للرياض، وأنها لم تعد واثقة في قدرتها على إزاحة الأسد، فجعلت مناكفة إيران أحد أبرز أولوياتها، كما حاولت التواصل مع روسيا للتعاون حول سوريا، بشرط أن تتخلى روسيا عن الأسد، ولكن تحركها قوبل بالرفض، كما أن رفض روسيا بيع نظام «اسكندر الصاروخي» للسعودية يشير إلى فشل البلدين في التعاون، حتى في الموضوعات غير المتعلقة بسوريا، حيث نقل عن تشيميزوف رئيس شركة "روس تيك" الحكومية الروسية قوله: «يسألنا السعوديون عن إسكندر دائماً، ونكرر لهم أن هذه المنظومة ما زالت مدرجة على قائمة السلع التي يحظر تصديرها، ونحن لا ننوي استثناء السعودية من هذه القاعدة»، وقد دفع ذلك بالسعودية لزيادة الدعم لفصائل المعارضة في حلب.

تلقي هذه الأحداث الضوء على إعلان جبهة النصرة الانفصال عن تنظيم القاعدة، فقد جاء فك الارتباط هذا بعد يومين فقط من إعلان الجيش السوري فرض الحصار على القسم الشرقي من حلب، وخلال ثلاثة ايام فقط بدأت حملة جيش الفتح لفك الحصار عن المدينة، ولفترة طويلة شجعت قطر وتركيا جبهة النصرة على الانفصال عن القاعدة، ولكن هذا لم يحدث إلا عندما اصبحت

حقوق النشر محفوظة © www.strategy-watch.com

هناك حاجة ماسة لتوحد صفوف المعارضة، حيث تمكن جيش الفتح من التقدم باتجاه المناطق المحاصرة، وأحدث ارتباكاً في صفوف النظام والميليشيات الداعمة له، وخلال الأيام الأولى للمعارك ادعى البعض، خصوصاً من طرف النظام، أن روسيا لم تقم بدعم مواقع النظام على جبهات القتال في الأيام الأولى لهجوم جيش الفتح، وحتى مع اسقاط طائرة هليكوبتر روسية وقتل خمسة من جنودها، لم يكن رد فعل روسيا على مستوى التوقعات، فالطلعات الجوية الروسية والقصف لم تتعد ما هو معتاد في الكثير من المناطق. وقد يكون الروس يوجهون رسالة لإيران والنظام السوري بأنهما لا يستطيعان الثبات بدون دعمها، وأن روسيا لا ترى أن سيطرة النظام على حلب ضرورية لتسجيل انتصار سياسي في الميدان الدولي، أو على الأقل في هذه اللحظة.

وفي نهاية الأسبوع الماضي، تمكنت المعارضة من فك حصار حلب، مما قلب الوضع رأساً على عقب؛ حدث كل هذا في ظل استعداد دي مستورا لبدء جولة مفاوضات جديدة في جنيف قبل نهاية الشهر، وتصريح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري عن خطة جديدة يمكن أن يُعلن عنها قريباً، وأن هناك تقدم في التعاون العسكري مع روسيا في سوريا.

حلب: هل يحافظ الثوار على التحول في الأوضاع؟

نشر معهد واشنطن دراسة (٩ أغسطس ٢٠١٦) تحدث فيها الباحث فابريس بالونش عن نجاحات المعارضة المتمثلة في: إقامة ثوار إدلب روابط مع أولئك المحاصرين في شرق حلب، وتعويض الممرٌ المفتوح في حي الراموسة جنوب غرب المدينة عن خسارة «طريق الكاستيلو».

في مقابل تقدم المعارضة أرسل «حزب الله» قوة النخبة التي يطلق عليها اسم «كتيبة الرضوان» مع ألفي مقاتل من الميليشيا العراقية «حركة النجباء» إلى حلب، وأدى القصف الروسي العنيف إلى جعل طريق الإمدادات الجديد غير صالح للاستعمال، في خطوةٍ تبيّن الرغبة القوية لكل من إيران وروسيا في إبقاء حلب إلى جانب الأسد.

ورأى الكاتب ضرورة عدم تضخيم انتصارات الثوار الذين يبدو أنهم بعيدون عن تحقيق هدف السيطرة على الجزء الغربي من مدينة حلب، مشيراً إلى أنهم لا يتمتعون بقاعدة شعبية هناك، وإذا أرادوا الاستحواذ على المنطقة الخاضعة للنظام في حلب، فسوف تكون المعركة صعبة، وقد لا يقدموا على ذلك في الوقت الحالي نظراً لأن الانتصار الذي حققوه في الراموسة قد ألحق خسائر كبيرة في صفوفهم، حيث يقدر حجم خسائرهم بنحو ٥٠٠ قتيل.

ورأى الباحث أن هجوم الثوار على جنوب غربي حلب لم يكن مفاجئاً، حيث كانوا يعملون في الأشهر الأربعة الماضية على استعادة بعض القرى هناك، موعزاً فشل جيش النظام في صد الهجوم على الراموسة بالثقة المفرطة بالنفس وإلى استنزاف قواته على الجهة الجنوبية الغربية بسبب الهجوم عند الجهة الشمالية، فضلاً عن إهمال قائد قوات حلب اللواء أديب محمد الذي تم استبداله مباشرةً بعد الهزيمة باللواء زيد صالح من «الحرس الجمهوري»، وفي هذه الأثناء نجح الثوار في التصدي للهيمنة الجوية للنظام من خلال أعدادهم الكبيرة وطريقة هجومهم المتمثلة في شن هجمات انتحارية متزامنة عند مداخل المدينة، ليتسببوا بإحداث حالة من الذعر في صفوف المدافعين.

وفي المقابل، يبدو الجنود السوريون، ولا سيما العلويين، أقل عزماً على الدفاع عن حلب مما هم تجاه اللاذقية أو حمص أو دمشق لأن تلك المنطقة ليست أراضيهم، ويبدو أن أردوغان ضاعف من حجم الدعم المقدم للثوار بهدف تعزيز موقفه التفاوضي مع الكرملين، حيث يرغب في توظيف ذلك التقدم للمكالبة بضمانات من روسيا بالتوقف عن دعم قيام كيان كردي سوري يمتد على طول الحدود التركية من نهر دجلة إلى مدينة عفرين.

أما بالنسبة لأمريكا، فقد رأى الكاتب أن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يعمل على إبرام صفقة مع الروس، ويبدو أن القصف الأمريكي الذي استهدف «جبهة النصرة» في ضواحي حلب جزءٌ من الخطة التي وعد بالكشف عنها قريباً، مرجحاً أن باراك أوباما ينتهج سياسة الغموض المتعمد، ولعل انتظار مصير المعركة في حلب يبقى الخيار الأفضل أمام البيت الأبيض.

السوريّون يغيّرون التركيبة السكانيّة في المناطق التركيّة الكرديّة

نشر موقع «ألمونيتور» دراسة (١٠ أغسطس ٢٠١٦) تناول فيها الباحث تولاي جتنكولجي تأثير حركة لجوء السوريين على تركيا، مشيراً إلى أن كلّ محافظة من محافظات تركيا الواحدة والثمانين

حقوق النشر محفوظة © www.strategy-watch.com

تستضيف مجموعة من اللاجئين، أكانت صغيرة أم كبيرة، في حين تضمّ محافظة شانلي أورفا الحدوديّة العدد الأكبر من اللاجئين، وهو ٤٠١ ألف سوريّ، تليها إسطنبول مع ٣٩٤ ألف سوريّ، في حين يتركز العدد الأكبر من اللاجئين في الجنوب الشرقيّ، حيث تستضيف محافظات: غازي عنتاب وديار بكر وشانلي أورفا وباطمان وأديامان وسيرت وماردين وكلس وشرناق ما يزيد عن مليون سوريّ.

وفي إشارة إلى ما يدور في الأروقة السياسية والأكاديمية بتركيا رأى الباحث أن السياسة هي المحرك الأكبر لعملية اللجوء حيث تبذل الحكومة التركية جهوداً تتعلّق بـ «الهندسة الاجتماعيّة» من أجل تحقيق توازن في التركيبة السكانيّة في الجنوب الشرقيّ التي تتألف أكثريّتها من الأكراد وكبح نهضة القوميّة الكرديّة.

وقدرت الدراسة مجموع عدد السكّان المحليّين في المحافظات التسع في الجنوب الشرقيّ بحوالى ٨,٤ ملايين نسمة، مما يجعل نسبة اللاجئين تتجاوز الثمن، وتعود بمشاكل اقتصادية ومجتمعية وأمنية على المنطقة بأسرها، مشيرة إلى مظاهرة شهدتها مدينة شانلي أورفا هتف فيها بعض السكان المحليين بعبارة: «لا نريد السوريّين»، فضلاً عن أحداث أخرى وقعت بسبب شجارات بين السكان المحليين واللاجئين السوريين، حيث تم التبليغ عن اشتباكات في الشوارع وحوادث سرقة ونهب واغتصاب جنوب شرقي تركيا، وكان الضحايا أحياناً أتراكاً وأكراداً محليّين وأحياناً أخرى سوريّين. وتمّ الإبلاغ أيضاً عن مشاكل بين السوريّين أنفسهم، من بينها شجار وقع مؤخّراً في مطعم في ماردين وقام موظّفون سوريّون في خلاله بالهجوم على بعضهم البعض بواسطة سكاكين وعصي وحجارة، ما أسفر عن إصابة أربعة أشخاص.

يشار إلى أنّ الحقوق الممنوحة للاجئين السوريّين ازدادت. فبعد سلسلة من التدابير المتعلّقة بالرعاية الطبيّة والتعليم وتراخيص العمل، أشار الرئيس رجب طيب أردوغان إلى خطّة تقضي بمنح اللاجئين الجنسيّة التركيّة. ومن المتوقّع أن تساهم خطّة الجنسيّة هذه في الحدّ من التوتّرات الاجتماعيّة الناجمة عن المشاكل الاقتصاديّة بما أنّ السوريّين المجنّسين سيجدون عندئذٍ فرص عمل أكثر، وسينتج عن ذلك تحول الجنوب الشرقيّ ذي الأكثريّة الكرديّة إلى منطقة تضمّ عدداً هائلاً من العرب، علماً أنّ بعض محافظات الجنوب الشرقيّ، خصوصاً شانلي أورفا وماردين، تضمّ أصلاً جماعات من السكّان الأصليّين ذات سلالة عربيّة. ومن المتوقّع أن يكون لهذا التغيير السكّاني تداعيات سياسيّة واقتصادية، حيث يشكّل مستوى المعيشة المنخفض في المنطقة عائقاً إضافيّاً تحقيق التجانس، حيث بلغت نسبة البطالة في الجنوب الشرقيّ ٢٤,٨٪ سنة ٢٠١٥، أي أعلى من النسب المسجّلة في كلّ المناطق الأخرى في البلاد وأكثر من ضعف المعدّل الوطنيّ البالغ ١٠,٣٪. وبالتالي، من الصعب أن يستضيف السكّان المحليّون الذين يتخبّطون في مشاكل اقتصاديّة كبيرة جيشاً جديداً من الفقراء وأن يعيشوا معه بسلام جنباً إلى جنب ويبنوا معه مستقبلاً زاهراً.

ورأى الباحث أن الحديث عن خطّة مزعومة لإحداث تغيير ديمغرافي جنوب شرقي تركيا قد يكون مصدر جدل سياسي، لكن ما هو واضح هو أنّ إضافة مزيد من الناس الفقراء والعاطلين عن العمل والغارقين في المعاناة إلى منطقة فقيرة أصلاً وتتخبّط في البطالة لن تساهم إطلاقاً في ازدهار المنطقة اقتصادياً.

ما الذي سيتغير بتغيير النصرة اسمها؟

أعاد موقع مؤسسة «راند» نشر مقالة لأحد باحثيها في موقع «ذي هيل» (٨ أغسطس ٢٠١٦) حيث أشار مايكل جنكنس إلى أن إعلان انفصال «جبهة النصرة» عن تنظيم القاعدة وتغيير اسمها إلى «جبهة فتح الشام» قد تم بصورة ودية مع أيمن الظواهري الذي بارك هذه الإجراءات، مما يعني أنه: «محض تغيير كسراب صحراوي أقل من أن تبصره العين»، حيث تتغير التحالفات والتشكيلات بين فصائل المعارضة السورية مثل الكثبان الرملية أثناء هبوب عاصفة صحراوية، فتعكس تغير حظوظ الحرب والانقسامات العقائدية والجهود الخارجية لتوحيد وتقوية العمليات العسكرية ومحاولات عزل المتشددين.

ورأى الباحث أن مسميات الفصائل تدل على ماهية أفكارها إلا أن المسألة أكثر تعقيدا مما نظن لأن الإسلاميين أنفسهم يتفاوتون في معتقداتهم ومستوى التزامهم، مما يؤدي إلى العديد من حالات الاقتتال بين الفصائل أنفسها، ويرى خبراء مكافحة الإرهاب أن مغادرة النصرة لفلك القاعدة ليست إلا مجرد إعادة تسمية تمكن النصرة من خلق تحالف سوري عريض من «السلفيين المتشددين» وربما من بعض التشكيلات العلمانية تكون فيها النصرة هي الأقوى، فقد كان أكبر عائق أمام تشكل هذا التحالف صلة النصرة بتنظيم القاعدة مما جعل بقية الفصائل تخشى على نفسها من أن تكون محط استهداف الغارات الأمريكية والروسية وأن يؤثر تحالفها مع فرع القاعدة على التمويل الذي تتلقاه من دول الخليج.

حقوق النشر محفوظة © www.strategy-watch.com

ورأى الباحث أن هذه المخاوف قد ازدادت مع تنامي فرص إبرام اتفاق أمريكي-روسي لمحاربة التنظيمات المتطرفة، ولتسهيل مهمة الداعمين الخارجيين في مواصلة تمويل النصرة، إذ أن استمرار الدعم سيسمح بمواصلة قتال النظام المدعوم من قبل إيران، كما أشار إلى أن هذه العملية قد تساعد على ضم المقاتلين الأجانب الهاربين من تنظيم الدولة الذي يتم سحقه بالتدريج، فهنالك عداوة حقيقية بين قيادة الطرفين، وسيرفع تغيير الاسم الحرج عن عناصر «داعش» في الانضمام إلى «جبهة فتح الشام».

وعلى الرغم من أن المسؤولين الأمريكيين قد استبعدوا تبديل سياستهم تجاه النصرة لمجرد تغير الاسم؛ إلا أنهم يدركون في المقابل أن اندماج الجبهة الجديدة مع الفصائل الأخرى سيصعّب مهمة شن الهجمات عليها، كما أن عمليات ضرب النصرة ستخدم نظام بشار الأسد وتخفف الضغط عليه للتنحي.

أما بالنسبة للروس فإن تغير الإسم لا يقدم ولا يؤخر لأن ضمائرهم لن تهتز أكان القصف يستهدف الإسلاميين أو العلمانيين، في حين لازالت الولايات المتحدة تأمل بالتوصل لتسوية كبرى تنهي الأمة السورية، وقد يتطلب ذلك تشكيل هيئة سنية يحكمها تحالف للمعارضة ويبدو أن النصرة ترغب في الانضمام إلى تلك الترتيبات.

ورجحت الدراسة أن لا يؤدي تغيير الاسم إلى أي تغير في السياسة الأمريكية التي: «تعبر عن نفسها بمصطلحات واضحة لا تقبل التأويل»، و«تتطلب عقيدتها العسكرية تحديد أهداف واضحة قابلة للتحقق»، لكن إذا رأى السياسيون وصناع القرار أن الأمن القومي الأمريكي يعتمد بشكل مباشر على قيام الولايات المتحدة بالانخراط بشكل مستمر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان حيث لازالت تسود السياسات القبلية والطائفية فعند ذلك ينبغي على الولايات المتحدة أن تتفهم وتقدر الحقائق السياسية والعسكرية على أرض الواقع .

هل نحن في طور انهيار «الخلافة»؟

نشر موقع «ناشيونال إنترست» دراسة (١٣ أغسطس ٢٠١٦) أشار فيها الباحث محمد نور الزمان إلى أن خسارة تنظيم «داعش» مدينة منبج هي جزء من سلسلة الهزائم التي يتعرض لها التنظيم منذ عدة أشهر، حيث خسر الفلوجة وتكريت والرمادي وبيجي، ومدينة تدمر في سوريا، ومن خلال تعاقب خسائره فقد تقلصت مناطق سيطرة التنظيم في العراق وحده إلى ١٤٪ منذ مايو مما يعتبر انحداراً شديداً بالمقارنة مع تمكن التنظيم من السيطرة على ٤٠٪ من مساحة العراق منتصف ٢٠١٤ كما أن خسارة التنظيم لمنبج بعد تدمر يقلص مساحة سيطرته في سوريا على نحو كبير، مع الأخذ في الاعتبار ما يعاني منه تنظيم «داعش» من ضغوط اقتصادية وتقلص في الموارد.

ورأى الباحث أن خلافة تنظيم الدولة هي ثاني دعوة للخلافة منذ إنهاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤، حيث قامت الدعوة الأولى على يد الشريف حسين بن علي في مكة قبل انضمام الحجاز للحكم السعودي، وفي ٢٠١٤/٦/٢٩ أعلن أبو بكر البغدادي قيام الخلافة الثانية بعد اجتياح مناطق واسعة في العراق وسوريا، إلا أن هذه المبادرة لم تلق قبولاً في الأوساط الإسلامية، فوفقاً لاستطلاع أجراه مركز Pew للأبحاث عام ٢٠١٥، تبين أن الجمهوري المسلم يرفض تلك الدعاوى بنسبة: ٩٩ ٪ في لبنان، و٩٤٪ في الأردن، و٦٦ ٪ في نيجيريا، و٧٩٪ في إندونيسيا، و٧٣٪ في تركيا، في حين رفض أكثر من ٥٠ بالمائة من الشباب المسلم في ١٦ دولة عربية وإسلامية هذا التنظيم واعتبروا أنه يمثل المشكلة الأكبر في الشرق الأوسط، في حين عبر ٧٧٪ منهم بالقلق من تمدد التنظيم الذي يُنظر إليه على نطاق عالمي كمنظمة إرهابية.

ورأى الكاتب أن التنظيم الذي يدعي الخلافة قد خسر الأمل برفع رايته في مكة وبيت المقدس وروما، فبعد سلسلة من الاجتياحات للمدن العراقية والسورية بدأ في التراجع بصورة كبيرة، لكنه قد يبقى على الصعيد الفكري بعد انتهاء سيطرته ليمثل مظلومية السنة في فترة ما بعد صدام حسين وسوء سياسات الغرب لأن الزعماء المتزمتين يولدون من رحم الفوضى السياسية والمظالم الاقتصادية والاجتماعية أو بسبب الغزو الخارجي فيتسببون بأضرار جسيمة لا يمكن إصلاحها لشعوبهم.

ورأت الدراسة أنه إذا نجح الاستخدام المفرط للقوة العسكرية في القضاء على تنظيم الدولة مؤقتاً؛ فإنه لن يقدم حلاً دائماً للتحديات الفكرية والثقافية ومشكلات الاحتقان الطائفي، بل يكمن الحل في بناء الأمة الشاملة وتربية الشعور بالانتماء، وهو ما سيمكن من التغلب وعلى نحو دائم على فكرة تنظيم الدولة وإغلاق الباب أمام التنظيمات المتطرفة في العراق وسوريا.

حقوق النشر محفوظة © www.strategy-watch.com

لماذا ينضم الأكراد لتنظيم الدولة؟

نشر موقع «فورين أفيرز» تحقيقاً (١١ أغسطس ٢٠١٦) تناول فيه الباحثان ألكسندر مليغرو ورانج علاء الدين دوافع انضمام بعض العناصر الكردية لتنظيم «داعش»، وقاما بجولات في مناطق الأكراد شمال سوريا لمعرفة الأسباب التي تدفع الشخص لترك عائلته وأصدقائه لينضم إلى «الخلافة»، مؤكدين أن هذا التنظيم لا يعد جماعة تمرد إرهابية فحسب؛ بل يمثل مشكلة داخلية، حيث قامت حكومة إقليم كردستان العراق وخدماتها الأمنية بملاحقة أكراد وعرب واعتقالهم، وعملت على تفكيك شبكات التجنيد والدعم للتنظيم على أراضيها.

وعلى الرغم من الصبغة العلمانية للحراك الكردي؛ إلا أن الباحثين تتبعا جذور الحركات الإسلامية في صفوف الأكراد، ومن بين هذه الجماعات الحركة الإسلامية الكردية، التي أنشئت في عام ١٩٨٧، من قبل معارضين عراقيين كانوا يقاتلون حزب البعث، وحظي بعضهم بتدريب في أفغانستان أثناء الاجتياح السوفييتي ، والتجأ الإسلاميون الأكراد من الناحية التقليدية إلى الشرق، أو ما صار يطلق عليها كردستان العراق، وكان لهم حضور قوي في بلدة حلبجة والقطاعات المتدينة المحافظة فيها، وانضمت الحركة الإسلامية الكردية في نهاية الحرب إلى حكومة إقليم كردستان، بشكل أغضب العناصر المتشددة فيها، وأدى بالتالي إلى ظهور أول جماعات سلفية جهادية في المنطقة.

ويشير التقرير إلى أن جماعة «جند الإسلام» كانت أكبر هذه الجماعات، حيث قامت في نهاية التسعينيات من القرن الماضي بإنشاء معسكرات تدريب وتثقيف في منطقة حلبجة، والتحضير لثورة «جهادية سلفية» في العراق، وغيرت اسمها بحلول عام ٢٠٠١ إلى حركة أنصار الإسلام، وبدأت تتلقى الدعم من تنظيم القاعدة، وشنت حربا ضد الأحزاب الكردية والقوات الغربية، ونفذت في عام ٢٠٠٤ عملية انتحارية بسيارة مفخخة، وقتلت ١٠٩ أشخاص، منهم نائب رئيس وزراء الإقليم سامي عبد الرحمن.

ويرى الكاتبان أن جذور تنظيم الدولة بدأت من هنا، حيث يرى المسؤولون أن هذا التنظيم ليس إلا تجسيداً جديدا لحركة أثبتت أكثر من مرة قدرة على إحياء نفسها وإعادة التنظيم، وبحسب تقديرات المسؤولين الأكراد، فإن هناك ما بين ٤٠٠ إلى ٤٥٠ عنصراً كردياً يعملون إما داخل مناطق حكومة إقليم كردستان أو في صفوف التنظيم، ونجت هذه الشبكة لأن تنظيم الدولة يعمل داخل المنطقة الرمادية بين المافيا وحركة التمرد، كما أنه يستخدم الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، مثل «تويتر» و«فيسبوك» ببراعة لتجنيد بعض الأكراد.

ويرى الباحثان أن الأسباب التي تدفع الشبان الأكراد للانضمام للتنظيم متنوعة، ولا تشبه تلك التي تؤثر في نظرائهم من الشبان العرب العراقيين، حيث إن عدداً كبيراً من هؤلاء ينضمون بدافع احتجاج على الحكومة الشيعية في بغداد، التي ينظرون إليها على أنها حكومة طائفية، ويجدون في تنظيم الدولة قوة مضادة لها.

وأجرى الباحثان مقابلات مع شبان أكراد تم تجنيدهم لتنظيم «داعش» عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، حيث استعرضت الدراسة أساليب التنظيم في اصطياد أهدافه والتأثير فيهم ودفعهم للهجرة إلى الموصل، كما تنقل الدراسة عن مسؤول أمني كردي، قوله إن تنظيم الدولة قام بزرع مراسلين وحملة أمانات داخل منطقة كردستان، كجزء من شبكة لوجيستية.

ويعلق الكاتبان بأن قصص «دواعش» كردستان تعبر عن تعقيد المنطقة، حيث لا يوجد سبب واحد أو نظرية يمكن أن توضح الطريقة التي يتم فيها جر الشبان نحو التشدد، لافتين إلى أن ظاهرة الأكراد الذين انضموا إلى التنظيم تظل قليلة، رغم انتماء الغالبية الكردية للسنة.

الطائرة الآلية التي أحرجت الروس والإسرائيليين

نشر موقع «ناشيونال إنترست» تحقيقاً (١٧ أغسطس ٢٠١٦) أشار فيه الباحث مايكل بيك إلى الأزمة التي كادت أن تتسبب بها إحدى طائرات الاستطلاع الروسية التي أقلعت من إحدى القواعد السورية بالقرب من دمشق في ١٧ يوليو الماضي، فقد عبرت الحدود السورية الإسرائيلية فوق مرتفعات الجولان وبعدها توجهت الى الجنوب الغربي حيث طارت على شكل دوائر كما تفعل طائرات الدرونز حينما تقوم بمهام الاستطلاع فوق مستوطنات في الجليل بالقرب من كريات شمونا و كان لدى بعض أفراد الدفاع الجوي الإسرائيلي ما يكفي من ضبط النفس فاتصلوا بالقيادة العسكرية الروسية من خلال خط ساخن خاص يهدف لمنع وقوع الحوادث الحدودية بين الطرفين.

وأشار التحقيق إلى أن الإسرائيليين أجروا نحو ٧ مكالمات في غضون ٢٠ دقيقة مع الروس الذين نفوا أن تكون أي من طائراتهم قد عبرت الحدود، وعند ذلك رجح الإسرائيليون أن الطائرة المخترقة تابعة

حقوق النشر محفوظة © www.strategy-watch.com

لأسطول «حزب الله» الذي أخذ يتزايد بهذا النوع من الطائرات، فتم إرسال طائرتي F-١٦ لتعقبها، كما تم إطلاق صواريخ باتريوت المضادة للطائرات، لكنها لم تصب الطائرة، في حين استمرت المقاتلات الإسرائيلية في تعقبها حتى دخلت الأجواء السورية دون أن تسقطها.

وعلى إثر هذه الحادثة الغريبة أثارت وسائل الأعلام الإسرائيلية والروسية لغطاً حول الطائرة التي تُعرف الجهة التي أرسلتها فيما نقلت الوسائل الإعلامية في البلدين ما تقوله الأخرى دون تعريف هوية الطائرة اللغز التي استطاعت التوغل عميقاً فوق المستوطنات دون أن يتم إسقاطها.

ولفت خبراء عسكريون الانتباه إلى فشل الدفاعات الجوية الإسرائيلية إسقاط الطائرة رغم إطلاق ثلاثة صواريخ تجاهها مما أثار تساؤلات عن مدى كفاءة الدفاعات الجوية الإسرائيلية إزاء الأخطار الحقيقية، وعن مدى خطورة الوضع في تلك المناطق فيما لو كانت طائرة يقودها طيار روسي و ضلت طريقها داخل الأجواء الإسرائيلية...فإذا كان هنالك احتمال أن يخطئ النظام الأمريكي المضاد للصواريخ إحدى الطائرات الإيرانية؛ فمن المحتمل كذلك أن تقصف إحدى المقاتلات الروسية عرضاً إحدى البلدات الإسرائيلية، وهذا احتمال يبعث على الخوف في تل أبيب.

حقوق النشر محفوظة © www.strategy-watch.com